

**طبيعة النظام السياسي وأثره على تحديد السياسة الخارجية:
تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية أنموذجاً**

موفق عادل عمر

قسم النظم السياسية و السياسات العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين-اربيل، إقليم
كوردستان ، العراق

muwafaq.omar@su.edu.krd

يونس طلعت الدباغ

قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية القانون والعلاقات الدولية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل،
إقليم كوردستان ، العراق

younis.t.aldabbagh@lfu.edu.krd

المخلص

النظام السياسي له دور ريادي في تحديد اطر وتوجهات السياسة الخارجية للدول، لذا فان نوع وطبيعة النظام السياسي والبيئة الداخلية التي تعمل فيها تعتبر من اهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية. فتركيا كدولة فاعلة في المنطقة ليست مستثنى من هذا الامر، والنظام السياسي التركي له دور مؤثر في صياغة السياسة الخارجية في البلاد، لذا فالتطورات الحاصلة على المستوى الداخلي لها تأثير على السياسة الخارجية، فمثلا صعود حزب العدالة و التنمية الى السلطة عام 2002 كانت بمثابة نقطة تحول مهمة نحو اجراء تغييرات في مجالات وقطاعات متعددة في تركيا وعلى راسها السياسة الخارجية، والاحداث الداخلية كانت لها دور اساسي في اعادة صياغة السياسة الخارجية التركية والتي بدأت مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة وتشكيل الحكومات المتعاقبة من دون الحاجة الى تشكيل تحالفات حكومية، فالاحداث السياسية والتحولات النوعية التي وقعت على المستوى الداخلي ضمن اطار نهج النظام السياسي التركي الحالي، ادت بدورها الى اجراء تغييرات جذرية في السياسة الخارجية التركية، اذ انه بعد التحول الى النظام الرئاسي اصبحت تركيا تدار من قبل شخصية سياسية واحدة بدلا من النظام السياسي الديمقراطي الذي كانت العاصمة انقرة تتفخر به سابقاً. من جهة أخرى، ومع التطورات التي حدثت في المنطقة والعالم في الآونة الأخيرة، مثل قيام الثورات الربيع العربي عام 2011، ظهور تنظيم داعش الارهابي عام 2014، الحرب الاوكرانية – الروسية، الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي، محاولات وحملات تقليص النفوذ الايراني في منطقة الشرق الاوسط بعد احداث 7 اكتوبر عام

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢٥/٦/٦

القبول: ٢٠٢٥/٧/٢٣

النشر: خريف ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:

النظام السياسي، السياسة
الخارجية، الدراسات التركية،
الأحزاب السياسية، صنع القرار،
الصراعات الدولية

Doi:

10.25212/lfu.qzj.11.4.36

2023، كل ذلك اثرت في توجهات السياسة الخارجية التركية بحيث
انها تعمل جاهدة من اجل البقاء كفاعل مؤثر على المستويين الاقليمي
و العالمي.

1. المقدمة:

السياسة الخارجية للدول تتأثر بالمعادلات السياسية الداخلية، لان الحياة السياسية على المستوى الداخلي هي الجهة المحددة الرئيسية للسياسة الخارجية، بطبيعة الحال فان النظام السياسي له دور ريادي في تحديد اطر و توجهات السياسة الخارجية للدول، لذا نوع النظام السياسي و البيئة التي توجد فيها هذا النظام تعتبر من اهم العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية. فتركيا ليست مستثنى من هذا الامر، فالنظام السياسي لتركيا له دور مباشر و مؤثر على تشكيل و صياغة السياسة الخارجية في البلاد. لذا التغييرات التي تحصل على المستوى الداخلي لها تأثير على السياسة الخارجية، فمثلا صعود حزب العدالة و التنمية الى السلطة عام 2002 كانت بمثابة نقطة تحول مهمة نحو اجراء تغييرات في الجوانب المتعددة في تركيا و على راسها السياسة الخارجية، الاحداث الداخلية المهمة التي كانت لها دور اساسي في اعادة صياغة السياسة الخارجية التركية كانت اوله هو وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة و تشكيل الحكومات المتعاقبة من دون الحاجة الى تشكيل تحالفات حكومية، عدم وجود معارضة فعالة و قوية، التعديلات و التغييرات التي اجريت على الدستور و بعض القوانين النافذة في مراحل مختلفة منذ عام 2002، اضعاف المؤسسة العسكرية عبر رفع بعض الدعاوي ضد القادة العسكريين، احداث غيزي بارك التي وقعت في عام 2013، محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت عام 2016، تحويل النظام السياسي من البرلماني الى الرئاسي بعد استفتاء عام 2017، تشكيل التحالف بين حزب العدالة و التنمية و حزب الحركة القومية، فوز اردوغان في جميع الانتخابات الرئاسية التي خاضه حتى الان، جميع هذه الاحداث وقعت على المستوى الداخلي ضمن اطار النظام السياسي التركي، هذا بدوره ادى الى اجراء تغييرات جذرية في السياسة الخارجية التركية. من جهة اخرى، وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية خلال العقد الاخير، وعلى وجه الخصوص ما عُرف بثورات الربيع العربي، ظهور تنظيم داعش الارهابي عام 2014، الحرب الاوكرانية – الروسية، الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي، محاولات و حملات تقليص النفوذ الايراني في منطقة الشرق الاوسط بعد احداث السابع من اكتوبر عام 2023، اثرت في السياسة الخارجية التركية بحيث نجد انها تصارع من اجل البقاء كفاعل اقليمي و دولي على مستوى المنطقة و العالم، خصوصا بعد تنامي الدور الايراني و سقوط نظام بشار الاسد في سوريا، لذا من المتوقع ان نجد تغييرات اكثر في المراحل القادمة في المنطقة و العالم، و هذا بدوره سيكون له تأثير مباشر على الحياة السياسية الداخلية التركية.

اولا: سبب اختيار الموضوع

السبب الرئيسي لإجراء هذه الدراسة، هو محاولة تقييم الاحداث التي وقعت على المستوى المحلي في تركيا و مدى تأثير هذه التغييرات على السياسة الخارجية التركية، لان تركيا دولة مهمة و فعالة على

المستويين الإقليمي و الدولي لذا قراءة علمية دقيقة لتاثير نظامها السياسي على سياستها الخارجية، تعتبر امرا جوهريا و مهما لفهم محتوى السياسة الخارجية التركية.

ثانيا: أهمية الدراسة

تساهم دراستنا في ترسيخ فهم العلاقة بين النظام السياسي و السياسة الخارجية عبر نموذج تطبيقي، بالاضافة الى انها تساعد على تحليل التحولات في المواقف التركية تجاه القضايا الاقليمية و الدولية مثل امريكا، اوروبا، ليبيا، العراق، سوريا و ايران، الى جانب هذا فانها تقدم نموذجا لدراسة الحالات التي تمر بمرحلة انتقالية من حيث النظام السياسي.

ثالثا: مشكلة الدراسة

السياسة الخارجية تتاثر باعتبارات وعوامل استراتيجية خارجية، لكن الى جانب هذا فان طبيعة النظام السياسي الداخلي لها دورا اساسيا في صياغتها و تنفيذها. اذ شهدت تركيا في فترة حكم حزب العدالة و التنمية تحولات عميقة على مستوى النظام السياسي، حيث انتقلت من نظام برلماني الى نظام رئاسي، مما ساعد على طرح تساؤلات حول مدى تاثير هذه التحولات على خياراتها و مواقفها في السياسة الخارجية، ضمن هذا السياق فان مشكلة دراستنا تكمن في مدى تاثير طبيعة النظام السياسي التركي، على مسارات و مواقف السياسة الخارجية للدولة التركية.

رابعا: هدف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة النظام السياسي في تركيا خلال عهد حزب العدالة و التنمية، وبيان الكيفية التي أثرت بها هذه الطبيعة على عملية صنع وتحديد السياسة الخارجية التركية. كما يسعى إلى فهم العلاقة بين التحولات الداخلية في بنية النظام السياسي من حيث تركيز السلطة، و تغيير مراكي صنع القرار، و توجهات القيادة السياسية و بين التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية، وذلك من خلال دراسة تحليلية لنموذج تركيا بعد عام 2002.

خامسا: فرضية الدراسة

الفرضية الرئيسية لدراستنا تكمن في ان التحول من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي في تركيا ساعد على زيادة نفوذ السلطة التنفيذية المتمثلة برئيس الجمهورية، في موضوع صياغة السياسة الخارجية و اتخاذ القرارات الخارجية الحاسمة.

بالاضافة الى الفرضية الاساسية للدراسة، فهناك فرضيات مساعدة اخرى هي ان حزب العدالة و التنمية أعاد صياغة السياسة الخارجية بناءً على مرجعيات ايديولوجية و براغماتية و قومية في ان واحد، الى جانب هذه الفرضية الفرعية، نستطيع الاشارة الى فرضية فرعية اخرى و التي هي عبارة عن ان النظام السياسي التركي اصبح اكثر تاثرا بالعوامل الشخصية و القيادية في موضوع صناعة القرار الخارجي.

سادسا: منهجية الدراسة

استخدم الباحثان المنهج التحليلي في ضوء تحليل النظام السياسي التركي وتأثيرها على السياسة الخارجية، معتمدا على المنهج التحليلي النظري لدراسة النظام السياسي التركي. بالإضافة الى الاستعانة بالمنهج التاريخي لإيجاد العلاقة بين الوثائق و الاحداث و الوصول الى تعميمات متعلقة بالموضوع و اشكالية الدراسة، الى جانب ذلك استخدم الباحثان منهج دراسة الحالة وذلك لتطبيق المفاهيم النظرية على النموذج التركي.

سابعا: خطة الدراسة

قُسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام، باستثناء المقدمة والخاتمة. في القسم الأول حاولنا تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالدراسة. أما في القسم الثاني، فقد تناولنا طبيعة النظام السياسي والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية. وفي القسم الثالث، استعرضنا بصورة عامة تأثير النظام السياسي على السياسة الخارجية في تركيا، من خلال دعم الموضوع بعرض حالات ونماذج تُظهر هذا التأثير بشكل ملموس.

2. الاطار المفاهيمي لمتغيري الدراسة (تأصيل نظري)

1.2. في ماهية النظام السياسي

يعتبر النظام السياسي لأية دولة تمثيل لثقافة المجتمع و انعكاس لتاريخه، و للعوامل الاقتصادية و الاجتماعية دور حيوي في ترسيخ مبادئ النظام السياسي. تختلف الانظمة السياسية في دول متعددة حسب مدى مشاركة المواطن و مدى شفافية المؤسسات. تحليل النظام السياسي وعرض المفاهيم الاساسية لها يساعدنا على فهم التحديات السياسية الداخلية و الخارجية و خصوصا البات صياغة السياسة الخارجية. هنالك نظريات عديدة حاولت تفسير و تحليل النظام السياسي ضمن اطار فكري و مفاهيمي و من اهم هذه النظريات نظرية النظام (System Theory)، نظرية البنيوية – الوظيفية (Structural – Functional Theory)، نظرية النخبة او الصفوة (Elite Theory)، نظرية العقد الاجتماعي (Social Contract Theory)، نظرية الصراع (Conflict Theory)، نظرية المؤسسات الجديدة (New Institutionalism) و على ضوء هذه النظريات نستطيع تعريف النظام السياسي بالشكل التالي حسب اراء الفقهاء و ضمن ابرز نظريات النظام السياسي:

- تعريف دافيد ايستون للنظام السياسي ضمن اطار نظرية النظام هو كالآتي: (النظام السياسي عبارة عن عملية توزيع القيم السلطوية على المجتمع بكامله) (Easton, 1965:50).

- تعريف غابريل الموند للنظام السياسي ضمن سياق نظرية البنيوية – الوظيفية هو كالتالي: (النظام السياسي هو نظام من التفاعلات التي توجد في جميع المجتمعات المستقلة والتي تقوم بوظائف التخصيص السلطوي للقيم) (Almond : Powell Jr., 1966:25).

- تعريف كارل دويتش (Karl Deutsch) للنظام السياسي حسب منهج الاتصال (النظام السياسي هو القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها في ضوء اتصالات متداولة ومستمرة داخل المجتمع)، هذا التعريف

يركز على أهمية المعلومات و التغذية الراجعة في تمكين النظام السياسي من التكيف و الاستجابة للتغيرات (Deutsch, 1963: 86).

نستنتج ان النظام السياسي عبارة عن شبكة معقدة من التفاعلات بين المؤسسات الرسمية (مثل الحكومة، البرلمان، القضاء) و الفواعل غير الرسمية (مثل جماعات الضغط، وسائل الاعلام، الحركات الاجتماعية و الاحزاب السياسية و الشركات متعددة الجنسيات)، التي تشارك في عملية صنع القرارات الملزمة للمجتمع و توزيع الموارد و ادارة الصراعات ضمن سياق محلي او عالمي معقد و متشابك. في النهاية نتوصل الى ان النظام السياسي يعتبر نظاما مفتوحاً و قابلاً للتفاعل ككيان مع محيطه حسب ما تدعيه انصار نظرية النظم العامة (General Systems Theory)، و يحتوي هذا المحيط على الجوانب الاقتصادية و الثقافية و البيئية، فمثلاً نجد انه نتيجة تآثر المناخ على السياسات المحلية الداخلية للدول بدأت بظهور الاحزاب التي تدافع عن المحافظة على البيئة و تم في ضوء هذه التطورات بإنشاء احزاب الخضر. من جهة اخرى الدول لم تعد هي الفاعل الوحيد في السياسة بسبب بعض العناصر فوق الوطنية مثل الاتحاد الاوروبي، الشركات الكبرى على مستوى العالم كجوجل او ابل، بالإضافة الى الجماعات و الشبكات الارهابية العابرة للحدود مثل تنظيم داعش الارهابي، إلى جانب ذلك، هناك بعض الأمور والأحداث التي تُدار خارج نطاق الدولة القومية، مثل قضايا المناخ، والصحة، وحتى مواجهة الإرهاب، والحفاظ على الأمن والسلم العالميين. إضافة الى التطورات العلمية التي اثرت بشكل مباشر على النظام السياسي و تسببت بظهور بعض المفاهيم الحديثة، منها الديمقراطية الرقمية (E-Democracy) والتي تستخدم تكنولوجيا حديثة في المشاركة السياسية (نزيهة، 2022: 341)، الى جانب ذلك هنالك مفهوم اخر و هو الاستبداد الرقمي (Digital Authoritarianism) و الذي يستخدم خلاله الذكاء الاصطناعي لأجل مراقبة و قمع المعارضة كما يحدث في الصين (Shahbaz, 2018) ونجد ايضا مفهوم سياسة الخوارزميات (Algorithmic Policy) و التي تشير الى استخدام الخوارزميات في السياسات العامة (زدام، 2024: 102).

2.2. وظائف النظام السياسي المعاصر والتحديات التي يواجهها

يؤدي النظام السياسي في أي دولة مجموعة من الوظائف الأساسية التي تسهم في تنظيم شؤون الحكم وتحقيق الاستقرار السياسي. ويمكن عرض أهم هذه الوظائف بالشكل التالي:

1. صنع السياسات العامة يعتبر من اهم الوظائف الذي يقوم به النظام السياسي (المنوفي، 1987: 281) و ذلك عبر إصدار القوانين والتشريعات والتعليمات التي يحتاجها المجتمع لتنظيم الحياة العامة مثل القوانين و التعليمات المتعلقة بتحديد و جمع و فرض الضرائب و قوانين التعليم و الصحة و الاقتصاد و التجارة....الخ. من جهة اخرى تنفيذ هذه القوانين وتطبيقها عبر المؤسسات المختلفة للحكومة مثل الوزارات و الهيئات الوطنية و المحلية و الحكومات المحلية، اذ انه بعد هاتين الخطوتين يجب ان يكون هنالك معايير للتقييم و مراقبة اداء تلك السياسات و امكانية تعديلها استنادا الى النتائج التي تم الحصول

عليه بعد تنفيذ و تطبيق تلك السياسات، هذه الوظيفة الاساسية يتم عبر النظام السياسي و نوعية ذلك النظام تحدد اليات العمل بهذه الخطوات.

2. توزيع السلطة و ممارسة الحكم من الوظائف المهمة للنظام السياسي، اذ يتم من خلال هذه الوظيفة تنظيم العلاقة بين السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية استناداً الى مبدأ الفصل بين السلطات لتفادي تأسيس نظام سياسي قائم على التفرد بالسلطة من قبل شخص او اقلية (حميد، عبدالواحد، 2012: 315).

3. توزيع الموارد في اي دولة يعتبر من الامور الاساسية و الذي له دور بارز في الاستقرار السياسي في تلك الدولة، تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الجوهرية للنظام السياسي، اذ يقوم النظام السياسي لاي دولة ببيان اليات تخصيص الموارد المحدودة مثل ميزانيات الدولة و الخدمات العامة و توزيع الموارد الطبيعية الموجودة في الدول، وكيفية استخدامها وتوزيعها، بالاضافة الى ذلك فان هذه الوظيفة تساعد على الوصول الى هدف تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اعادة توزيع الضرائب التصاعدية و الدعم الاجتماعي. هذه الوظيفة الهامة جدا للنظام السياسي، تعتبر بمثابة صمام امان لكسب ثقة الفرد داخل المجتمع.

4. الانظمة السياسية لا تخلو من الصراعات و المشكلات التي تقوم بين الافراد و الجماعات او بين الجماعات، او بين المؤسسات و الافراد و الجماعات، لذا اليات حل هذه المشاكل تعتبر من الامور المهمة للاستقرار السياسي و الامني و الاقتصادي، ضمن هذا السياق فان ادارة الصراعات تعتبر وظيفة اخرى من وظائف النظام السياسي، بحيث يقوم النظام السياسي بهذه المهمة عبر القضاء و المحاكم و الواسطات التي تتكون من المفاوضات السياسية و الحوارات الوطنية و من خلال طرق التمثيل السياسي مثل الانتخابات و الاستفتاءات (بدوي واخرون، 2013: 136).

5. التعبئة السياسية و الحفاظ على الشرعية من المهام الاخرى التي تناط للانظمة السياسية، بحيث من جهة يضمن النظام السياسي تمثيل مصالح الافراد من خلال الاحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني و يقوم بتعبئة الراي العام حول القضايا المصيرية و الوطنية كالاحتجاجات السلمية و الحملات الانتخابية، و من جهة اخرى يعمل النظام السياسي الموجود عبر مبادئ مثل الشفافية و المشاركة السياسية و الكفاءة لأجل بناء الثقة بين الشعب و السلطة (بدوي واخرون، 2013: 134).

الى جانب هذه المهام التي توكل الى النظام السياسي، تواجه الأنظمة السياسية العديد من التحديات أثناء أدائها لتلك الوظائف، ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

1. العولمة و تآكل السيادة، تعتبر هذا التحدي من اخطر التحديات التي تواجهها الدول، لأنه و بعد التطورات و التحديثات التي حصلت في التكنولوجيا و العلم، ازدادت عدد الفواعل و العناصر فوق الوطنية مثل المنظمات الدولية و الشركات العابرة للحدود و التي لهم تاثير مباشر على سياسات الدول (محمد، 2021: 273)، لان العالم اصبحت قرية صغيرة لا يمكن اخفاء اي حدث تقع في اي مكان من هذا العالم، و هذا بحاله له تاثيرات ايجابية و سلبية و يبدو ان سلبياتها اكثر من ايجابياتها.

2. كما اشرنا اعلاه الى الثورة التكنولوجية التي حدثت مؤخراً ادت الى استغلال التطورات التكنولوجية من قبل بعض الحكومات و ابرز هذه التطورات هي الاستبداد الرقمي و الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي لقمع المعارضة، اذ نجد استخدم هذه التقنية من قبل الصين و روسيا. بالاضافة الى ذلك فان هذه التطورات

التكنولوجية تستخدم في تحليل المعلومات و السياسة الخوارزمية. هذه التطورات تعتبر من اهم التحديات التي تواجهها الانظمة السياسية.

3. التحديات السياسية أيضاً من الأمور المهمة التي تواجه النظام السياسي و ذلك عبر ضعف المشاركة السياسية و الاستقطاب الحزبي و الجمود البرلماني و استحالة الوصول الى هدف تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث (المصلح، 2023: 750). جميع هذه الأمور يمكن ادراجه ضمن سياق التحديات السياسية اذ اثبتت الدراسات ان نسب العزوف عن المشاركة في النشاطات السياسية تزداد يوماً تلو الآخر و إذا ما استمر الحال على هذا النحو، فإن الأنظمة السياسية ستواجه مخاطر فقدان شرعيتها و هذا الامر سيؤثر مباشرة على وجود النظام السياسي بحد ذاته.

4. التحديات الامنية و البيئية، المشاكل الامنية و البيئية تعتبران من اهم العوائق امام الانظمة السياسية لان هذه المشاكل تنعكس بشكل مباشر على النظام السياسي و تشكل خطورة جديّة علنية، فمثلا الارهاب العابر للحدود كالتي ظهرت في العراق و سوريا، هددت وجود النظام السياسي في العراق وسوريا، و الحروب السببرانية التي هي عبارة عن هجمات الكترونية على البنى التحتية الحيوية للدول، تشكل تهديدا مباشرا على امن الدول (المعاينة، 2024: 364)، من جهة اخرى التغييرات المناخية بدأت بالظهور بشكل مخيف اذ ان اغلب الانظمة السياسية عجزت عن معالجة المشاكل الناتجة عن التغييرات المناخية، بالإضافة الى ذلك فان تفشي الوبئة على المستوى العالمي تختبر قدرة و كفاءة الانظمة على ادارة تلك الازمات الصحية و تفشي وباء كوفيد-19 خير مثال على ذلك (وهبان و العادلي، 2022: 467).

3.2. في مفهوم السياسة الخارجية

طرأت على مفهوم السياسة الخارجية تغييرات عديدة منذ مئات السنين، اذ ان مميزات الانظمة السياسية المختلفة حددت اليات العلاقات الخارجية، فمثلا بدأت السفارات الدائمة بالانشاء بداية القرن 15 في ايطاليا و استمرت السياسة الخارجية بالتغيير بعد مؤتمر فيينا عام 1815، وصولاً الى التنافس الاستعماري بين بريطانيا العظمى و فرنسا و المانيا، حيث كانت انذاك التنافس الاستعماري محركاً رئيسياً للسياسة الخارجية. مع الوصول الى القرن 20 وبعد قيام الحرب العالمية الاولى و الثانية، و من بعدها الحرب الباردة الذي انقسم فيها العالم الى قطبين و معسكرين احدهما بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و الآخر بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق، و في نهاية القرن العشرين ومع بروز العولمة و تأسيس منظمة الامم المتحدة، أصبحت الدبلوماسية متعددة الأطراف من الوسائل البارزة في تلك الفترة. لكن مع بداية القرن الحادي و العشرين ظهرت تحديات جديدة و غير تقليدية ابرزها الارهاب العابر للحدود كهجمات (11) من سبتمبر، التغيير المناخي و تفشي الوبئة مثل كوفيد-19، بالإضافة الى صعود فواعل غير دولية كالشركات الكبرى مثل ابل و جوجل و المنظمات غير الحكومية، كل هذه التطورات كانت لها تأثير واضح على السياسة الخارجية، لكن مع بروز التكنولوجيا الحديثة ظهرت الدبلوماسية الرقمية و الحروب السببرانية و أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاطار العام للسياسة الخارجية.

السياسة الخارجية كمفهوم سياسي تم تعريفها حسب النظريات المتعددة في العلاقات الدولية، مثل النظرية الواقعية (Realism)، النظرية الليبرالية (Liberalism)، النظرية البنائية (Constructivism)، النيوليبرالية المؤسسية (Neoliberal Institutionalism)، الواقعية الدفاعية و الهجومية (Defensive & Offensive Realism)، نظرية السلام الديمقراطي (Democratic Peace Theory)، لكن برغم التفسيرات المختلفة للسياسة الخارجية والتي عُرِضت خلال هذه النظريات الا انه لا يوجد هناك تعريف شامل و كافي ووافي للسياسة الخارجية، اي لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء السياسة بشكل عام و حقل العلاقات الدولية بشكل خاص، اذ إن تعدد تعريفات السياسة الخارجية يدل على مدى تعقيد هذه الظاهرة و صعوبة التوصل الى جميع الابعاد التي تدرج ضمن سياقاتها، لذا سنحاول فيما يلي ادراج بعض التعاريف للسياسة الخارجية لأجل انشاء فكرة عامة عن هذا المفهوم المعقد:

- يعرف مودلسكي السياسة الخارجية على انها "نظام الانشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الاخرى و لأقلمة انشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الاطار هنالك نمطين أساسيين من الانشطة: المدخلات و المخرجات" (سليم، 1998: 8). يفقر هذا التعريف إلى التمييز الواضح بين الأنشطة الخارجية بمفهومها العام والسياسة الخارجية كحقل تحليلي مستقل، بل حددت فقط نوعا معينا من تلك الأنشطة، وهي متعلقة بتغيير سلوكيات الدول الاخرى وتحديد انشطتها على المستوى الاقليمي.

- تشارلز هيرمان ايضا قدم تعريفا اخر للسياسة الخارجية، حيث يُعرف ذلك المفهوم بالشكل التالي: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية" (سليم، 1998: 9).

- يُعرف روزناو السياسة الخارجية على أنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الاهداف المحددة سلفا" (سليم، 1998: 11). هنا حاول روزناو تصور كل الابعاد لعملية السياسة الخارجية و بهذا استطاع الى حد ما تقديم تعريف اكثر شمولاً مقارنة بالتعاريف الاخرى.

- محمد السيد سليم حاول تقديم تعريفا اكثر شمولية للسياسة الخارجية معرفا تلك المفهوم بالشكل التالي: "يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق اهداف محددة في محيطه الخارجي"، طبقا لهذا التعريف فان السياسة الخارجية تحتوي على مجموعة من الابعاد الرئيسية و التي تتكون من: الواحدية، والرسمية، والعلنية، و الاختيارية، و الهدفية، و الخارجية، والبرنامجية (سليم، 1998: 12).

4.2. العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

هنالك عوامل كثيرة مؤثرة في السياسة الخارجية، فأدبيات دراسة السياسة الخارجية بتقسيمه التقليدي يُصنف تلك العوامل ضمن سياق العوامل الداخلية و الخارجية، لكن اذا ما قمنا بدراسة عميقة للموضوع،

نجد انه يوجد هنالك عامل اخر مهم بدأت تأثيراتها تظهر بصورة مباشرة و هي العوامل غير التقليدية كالقضايا العابرة للحدود مثل الارهاب و تفشي الاوبئة و التغير المناخي، بالاضافة الى الفواعل من غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات مثل ابل و جوجل، و ايضا من الممكن اضافة الجماعات المسلحة الى هذا التصنيف، عدا هذه الامور يمكن ان تُصنف الثقافة و الدين ضمن هذا السياق، فمثلا نجد ان التوجهات الاسلامية بشقيها السني و الشيعي قد برزت تأثيراتها في السياسة الخارجية لكلا من تركيا و ايران، مقابل هذا الامر يوجد القيم الغربية المتمثلة بحقوق الانسان خاصة في السياسة الخارجية الاوروبية.

اما العوامل الداخلية فتشمل عدة عناصر، من أبرزها المصالح الوطنية، و المصالح الوطنية يمكن ان تندرج ضمن اطار الامن القومي و الرفاه الاقتصادي و الهوية و القيم، هذه المبادئ تشكل الاساس لعامل المصالح الوطنية التي لها تأثير مباشر و فعال على صياغة السياسة الخارجية لاي دولة.

من العوامل الاخرى التي لها تأثير واضح و تُصنف ضمن العوامل الداخلية، النظام السياسي و الحكومة، بحيث ان عنصر النظام السياسي بالاساس له علاقة وثيقة بنوعية النظام، هل النظام ديمقراطي ام استبدادي؟ لان في الاولى تميل السياسة الخارجية الى الدبلوماسية و في الثانية تعتمد على القوة، بالاضافة الى ذلك فان للايديولوجيا الحاكمة دور بارز ضمن سياق عنصر النظام السياسي (الكفارنة، 2009: 22)، مثلا السياسة الخارجية الصينية قائمة على عدم التدخل رسميا في شؤون الدول الاخرى، ولكن من اهم العناصر التي يتكون منه عامل النظام السياسي هو دور القادة، فالشخصيات السياسية مثل بوتين، اردوغان، ترمب عادة تُحدث و تصنع فرقا في التوجهات و هذا ما يؤثر على توجهات السياسة الخارجية المتبعة في تلك الدول، فمثلا دور الرئيس الاميركي الحالي دونالد ترمب له تأثير مباشر و واضح في السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضايا المتعددة في العالم، بل و ان الخطوات التي اتخذها ترمب على المستوى الداخلي كان له تأثير واضح و مباشر في السياسة الخارجية الامريكية، فمثلا قرار ايقاف المساعدات الامريكية بنسبة كبيرة اثر بشكل مباشر على السياسة الامريكية، لان لموضوع تقديم المساعدات دور بارز في السياسة الخارجية، لذلك نجد ان ايقاف تلك المساعدات اثر سلبا على السياسة الخارجية الامريكية.

الرأي العام و المجتمع المدني يعتبر من العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية، فمثلا للضغط الجماهيري على المستوى المحلي له تأثير مباشر على السياسة الخارجية (الكفارنة، 2009: 26)، مثلا الاحتجاجات التي نُظمت ضد الحروب في امريكا وخاصة ضد حرب فيتنام انذاك، كان له دور بارز في اتخاذ مواقف تعمل لانهاء ذلك الحرب، من جانب اخر للحملات الاعلامية ايضا دورا بارزا في تشكيل الرأي العام حيال قضايا دولية بحيث يجب على الحكومات الاخذ بهذه الحملات بنظر الاعتبار والا فانها ستواجه مشاكل كبيرة على المستوى المحلي قد تؤدي الى عدم الاستقرار الداخلي.

ومن العوامل الداخلية المؤثرة للاقتصاد والموارد، فمثلا دولة غنية وقوية اقتصاديا مثل فرنسا ستكون لها تأثير كبير في السياسة الخارجية، لانها القوة الاقتصادية على المستوى المحلي تعتبر اداة مهمة من ادوات صياغة السياسة الخارجية (فرحات، 2019: 43)، الى جانب هذا اذا كانت الدولة غنية بالموارد الطبيعية و الاستراتيجية مثل النفط و الغاز و الموارد الاخرى، فانه ستؤثر ايجابيا في السياسة الخارجية لتلك الدولة،

لان الموارد الطبيعية اذا ما تمت ادارتها من ناحية البحث و الاستخراج و التسويق بصورة جيدة فانها تعتبر اداة قويا ومؤثرا من ادوات السياسة الخارجية.

من جانب اخر فهناك عوامل خارجية مؤثرة في السياسة الخارجية من ابرز تلك العوامل، عامل البيئة الدولية اي النظام الدولي، نوعية النظام الدولي من الامور الاستراتيجية و المهمة التي تؤثر كعامل خارجي في السياسة الخارجية (الكفرانة، 2009: 30-31)، فمثلا اذا كان النظام الدولي يتميز بنظام متعدد الاقطاب فانه في هذه الحالة تجب على الدول صياغة سياساتها الخارجية وفقا لنظام متعدد الاقطاب، فمن المحتمل ان يتميز النظام الدولي بنظام احادي القطب، تجلّى ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة، مع بروز الولايات المتحدة كالقوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي، بالاضافة الى ذلك فان دور المنظمات الدولية يعتبر موضوع حيوي و حساس للتأثير في السياسة الخارجية، فمثلا هناك منظمات دولية مؤثرة مثل الامم المتحدة، صندوق النقد الدولي او حلف الناتو.

التحالفات و العلاقات الثنائية تعتبر عاملا اخر من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، فهناك على المستوى الدولي حلفاء ستراتيغيون (الكفرانة، 2009: 31)، مثل العلاقة الموجودة بين امريكا و اسرائيل، بالاضافة الى الصراعات التاريخية مثل المشاكل و الصراعات الموجودة بين الهند وباكستان حول كشمير. وعدا هذا العامل، فإن هناك عاملاً خارجياً مهماً آخر، وهو عامل التهديدات الأمنية، التهديدات الامنية الموجودة في المناطق المختلفة من العالم يعتبر عاملا مهما والتي تؤثر في السياسة الخارجية (رشيد، 2022: 530)، مثلا الحرب الاوكرانية-الروسية شكلت تهديدا امنيا مباشرا على الامن الاوروبي، بالاضافة الى تأثير هجمات 11 من سبتمبر في السياسة الخارجية الامريكية. الى جانب جميع هذه العوامل المؤثرة على المستوى الخارجي، تبقى عاملي العولمة و التكنولوجيا من اهم و اخطر العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية، وذلك عبر التجارة العالمية نجد ظهور تبعية الدول لبعضها كاعتماد الصين على تصدير السلع، بالاضافة الى الثورة الرقمية التي حصلت، وهي الان تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية، حيث من الممكن رؤية التأثير الذي خلفته وسائل التواصل الاجتماعي على الدبلوماسية بحيث ظهرت نوعية جديدة من الدبلوماسية تسمى بدبلوماسية التغريد (قناوي و بومطاري و العربي، 2024: 283 و 314).

3. طبيعة النظام السياسي و العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

النظام السياسي في اية دولة يحدد بصورة عامة اتجاهات و انماط السياسة الخارجية للدول. نظام الحكم في الوقت ذاته يعتبر نقطة هامة و مهمة ضمن النظام السياسي، بحيث له تأثير اكثر و مباشر على السياسة الخارجية. ضمن هذا السياق سنحاول خلال هذا المطلب الاشارة الى طبيعة و خصائص النظام السياسي التركي خلال فترة حكم حزب العدالة و التنمية التركية ومن ثم سنلقي الضوء على اهم التغييرات الدستورية و المؤسسية و القانونية و الاجتماعية التي شهدتها تركيا خلال الاعوام (2002-2025)، و من ثم في الفرع الثالث نحاول لقاء الضوء على اهم استراتيجيات السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية.

1.3. طبيعة و خصائص النظام السياسي التركي في ظل حكم حزب العدالة و التنمية

تأسس حزب العدالة و التنمية في 14 اب من عام 2001، حيث شارك في الانتخابات العامة لأول مرة في عام 2002 و حقق نجاح ساحق و ذلك بحصوله على 363 مقعداً من اصل 550 مقعداً في مجلس الامة التركي الكبير (البرلمان التركي)¹. ظهور حزب العدالة و التنمية على الساحة السياسية التركية و حصوله على نتائج جيدة بحيث مكنه من تشكل الحكومة من دون اللجوء الى تحالفات سياسية، كانت نقطة تحول مهمة في الحياة السياسية التركية، لذا نجد أن الفترة ما بين 2002 و 2007 شهدت تطورات مهمة على المستويات الداخلية و الإقليمية و الدولية ، فعلى المستوى الداخلي الموازين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بدأت تتغير بالتدريج، حيث أعلنت حزب العدالة و التنمية من انه سيجادل لاجل محاربة الـ(Y) الثلاث و التي تعني (Yolsuzluk-الفساد) و(Yoksulluk-الفقر) و (Yasaklar-المحظورات) لان قبل وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة كانت تركيا تعاني بشكل غير مسبوق من الفساد و الفقر و المحظورات، فمثلا الازمة المالية و عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي كان من أهم سمات تلك الفترة على المستوى المحلي، اما على المستوى الاقليمي فقد شهدت المنطقة في تلك الفترة احتلال كل من افغانستان و العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية و حلفائها، مما تسببت هذه الأحداث في عدم الاستقرار الأمني و خلفت الفوضى على المستوى الاقليمي، بحيث نشطت في تلك الانتاء الحركات و المجموعات الارهابية، كل هذه الامور و الاحداث خلقت بيئة مناسبة لظهور حزب حديث النشأة و هيات الاجواء المناسبة لتسنمه السلطة في البلاد.

من جهة اخرى فان الأيديولوجية السياسية لحزب العدالة و التنمية تجمع بين الإسلام و الحداثة، حيث يسعى الحزب جاهداً إلى تحقيق التوازن بين القيم الإسلامية و التطورات الاجتماعية و الاقتصادية التي يشهدها المجتمع. يتبنى الحزب نهج "الديمقراطية المحافظة"، مؤكداً على أهمية توفير العدالة الاقتصادية و الاجتماعية للجميع، و محاولة تكثيف العلاقات مع الدول الغربية، خاصة من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي(Şükür, 2020: 688). هذه التوجهات الاستراتيجية سمحت له بجذب انتباه الناخبين من جميع الأطياف السياسية، بدءاً من القوميين وصولاً إلى الليبراليين، مما ساهم في توسيع قاعدته الجماهيرية و تعزيز نفوذه السياسي على الساحة. مع مرور الوقت، غيّر حزب العدالة و التنمية ملامح السياسة التركية، من خلال سلسلة من الإصلاحات الواسعة التي شملت تنمية الاقتصاد، تعزيز البنية التحتية، و تحسين النظام الصحي، وكذلك تطوير التعليم. ومع ذلك، فقد شهد الحزب أيضاً تحديات كبيرة على مر السنين، بما في ذلك انتقادات متزايدة بشأن الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان و تضيق نطاق الحريات. وفي السنوات الأخيرة، تطورت ديناميكيات الحزب، إذ تحول إلى التركيز بشكل أكبر على الهوية الإسلامية، مما أثر بشكل واضح في علاقاته مع القوى السياسية المختلفة و المتنوعة في تركيا. بذلك، يمثل تاريخ حزب العدالة

¹ للوصول الى النتائج الرسمية للانتخابات البرلمانية لعام 2002 يمكنك زيارة الموقع التالي:

<https://www.ysk.gov.tr/doc/dosyalar/docs/2002MilletvekiliSecimi/turkiye/milletvekilisayisi.pdf>

، تاريخ الزيارة (2025/3/24)

والتنمية دراسة معقدة تبرز بين النجاح والانكسار، موضحة تأثيرات السياسة على المجتمع التركي والعالم المحيط به وتأثيرات هذه التحولات على مستقبل البلاد (لامى، 2022: 18).

بالإضافة إلى ذلك، كانت السياسات الاقتصادية للحزب ذات أهمية بالغة في تعزيز مكانته، فقد نفذ الحزب مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت تحقيق تقدم في مجالات مثل الاستقرار المالي وتطوير البنية التحتية وزيادة الاستثمارات. وبالتالي، يمكن اعتبار تأسيس حزب العدالة والتنمية بمثابة انطلاقة لعصر جديد في السياسة التركية، حيث تجسد ذلك في تحديه للأحزاب التقليدية وتقديم رؤية مبتكرة للمستقبل السياسي والقيمي للبلاد. ولكن هذا الأمر لم يستمر فمُنذ عام 2015 نرى أن الحزب خطى خطوات كثيرة منافية ومخالفة للأسس التي قام عليه الحزب.

إذا ما أمعنا النظر في أهم سمات النظام السياسي ونظام الحكم في تلك الفترة، فإننا نستطيع الوصول إلى النقاط التالية:

1. من أهم الأحداث التي نستطيع أن نشير إليها في هذه الفترة هو ظهور وصعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، كما أشرنا إليه سابقا فإن وجود هذا الحزب في الحياة السياسية التركية بحد ذاته يعتبر نقطة تحول مهمة بحيث أثر ذلك بشكل مباشر على جميع قطاعات الحياة في تركيا وخصوصا النظام السياسي ونظام الحكم في البلاد.

2. تتميز هذه الفترة بسعي حزب العدالة والتنمية إلى تقليص النفوذ العسكري على السياسة، والذي كان يشكل عقبة جدية أمام تطور الديمقراطية في البلاد. وقد حظيت هذه الخطوة بدعم شعبي كبير. كانت المؤسسة العسكرية في تركيا المحرك الأساسي للعملية السياسية إذ بدون رضى هذه المؤسسة لم يكن هنالك صلاحية لأي حزب أو سلطة باتخاذ إجراءات ديمقراطية لتطوير البلاد. حصر أو تقييد أو القضاء بصورة مباشرة على نفوذ العسكر بدأت خلال هذه الفترة وذلك عبر رفع بعض الدعاوى القضائية على الجنرالات المتنفذين داخل المؤسسة العسكرية، حيث قام الحزب أولا بكسر شوكة المؤسسة العسكرية عبر القاء القبض على الجنرالات بتهم عديدة، ضمن هذا السياق شهدت تركيا في الفترة ما بين 2001 و 2004 تعديلات دستورية وقانونية، حيث أجري تعديلات و تغييرات على قانون مجلس الامن القومي التركي (Milli Güvenlik Kurulu – MGK) ونتيجة ذلك تم اجراء تغييرات في سلطاتها و وظيفتها و هيكلتها بالإضافة الى تحديد الوظيفة الاساسية للجيش والتي هي عبارة عن مسؤوليتها عن ضمان و حماية الامن الداخلي، جميع هذه التغييرات حدثت بحجة تطبيق المعايير المطلوبة لعضوية الاتحاد الاوروبي (Gürpınar,2013: 82).

استطاع حزب العدالة و التنمية من خلال التعديلات التي اجريت على الدستور التركي عام 2004 ان يُقلص بعض من الصلاحيات المخولة للجيش وذلك عبر الغاء محكمة امن الدولة (Devlet Güvenlik Mahkemesi – DGM)، حيث أضيف تأسيس هذه المحكمة الى النظام القضائي التركي في عام 1973 (Celenk,1976:3) و دستور عام 1961 و الذي وضع بعد الانقلاب العسكري، و لم يُلغى بعد وضع و قبول دستور عام 1982 و الذي ايضا تم اعداده بعد الانقلاب العسكري، هدف هذه المحكمة هو البت في القضايا المتعلقة بالنظام الجمهوري و الدولة على المستويين الداخلي و الخارجي. بالإضافة

الى هذا التعديل فقد أُجري تعديل اخر والذي هو رفع السرية عن متابعة و رقابة البرلمان التركي عن اموال الدولة و الذي هي تحت سيطرة الجيش، بحيث لم يكن للبرلمان صلاحية وسلطة الرقابة على هذه الاموال، عدا هذا الامر فقد أنهى وجود ممثل الجيش في مؤسسة التعليم العالي التركي (Yüksek Öğrenim Kurumu – YÖK)، وبهذا أبعد المؤسسة العسكرية عن اكبر مؤسسة تعليمية عليا في تركيا والذي هو مؤسسة التعليم العالي (Bilir,2004: 240). هذه التعديلات، وإن كانت تبدو بسيطة، إلا أنها كانت الخطوة الأساسية آنذاك لتقليص نفوذ المؤسسة العسكرية في البلاد، واتخاذ خطوات أكثر جرأة ضمن هذا السياق.

3. ظهرت اصوات جديدة و مشاركات اكثر تنوعا و ثراءً في العملية السياسية، مما عمق الى درجة ما من التجربة الديمقراطية، لكن برغم هذه الخطوات و الانفتاحات الا ان الحياة السياسية التركية عانت من توترات سياسية و اجتماعية بين النخب العلمانية المحافظة من جهة، و القوى الاسلامية الجديدة من جهة اخرى، مما ادى ذلك الى نقاشات حادة و مستمرة حول مفهوم الهوية الوطنية و الاسلامية داخل السياق التركي. هذه النقاشات لم تقتصر على الساسة فقط بل تعدت ذلك لتشمل فئات اوسع من المجتمع، و هذا ما وفر بيئة ملائمة و مناسبة نحو نوعية التفكير في معاني جديدة و شاملة للهوية و الانتماء و اثارها. هذه الخطوة أدت إلى تقسيم المجتمع بصورة خطيرة إلى جبهتين، بحيث لا يزال المجتمع التركي يعاني من ذلك حتى الآن، وهذا ما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي في تركيا (Kiriş,2011: 51).

4. يعتبر موضوع اختيار رئيس الجمهورية في تركيا سواء كان عبر انتخابه من قبل البرلمان ام من خلال الانتخابات العامة، امرا في غاية الاهمية لان حتى قبل عام 2017، كان لرئيس الجمهورية بعض السلطات والصلاحيات التي تتيح له الاعتراض على بعض الأمور المهمة، فمثلاً تعيين السفراء كان إحدى هذه الأمور، في عام 2007 و بعد انتهاء الفترة القانونية لولاية الرئيس السابق (احمد نجدت سزار Ahmet Necdet Sezer)، بدأت محاولات اختيار الرئيس الجديد في اروقة البرلمان التركي، لكن موضوع تشكيل النصاب القانوني لاختيار رئيس الجمهورية ادى الى ظهور مشكلة عميقة و جديدة في الحياة السياسية التركية، هذه المشكلة بالاساس كانت ترجع الى انقسام الاطراف السياسية الى جبهتين مختلفتين بسبب الاجواء الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي بدأت بالظهور في تلك الفترة، برغم من ان المشكلة قد حُلّت بعد قرار حزب الحركة القومية (Milliyetçi Hareket Partisi – MHP) و الذي كان انذاك احد احزاب المعارضة، المشاركة في جلسات اختيار رئيس الجمهورية (Diker Yılmaz, 2021: 255). هذه الأزمة تركت أثراً عميقاً في البنية الديمقراطية والسلام المجتمعي، بحيث لا نبالغ إذا ما ادعينا أن من أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تغيير نظام الحكم في البلاد من البرلماني إلى الرئاسي هي أزمة اختيار رئيس الجمهورية في عام 2007.

5. تُعتبر الحركات الاجتماعية في الحياة السياسية التركية مهمة جداً، لأنها تؤثر على العلاقة بين السلطة والمجتمع، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بدأت المناقشات والصراعات حول مواضيع مثل سمو القانون، والقيم الفردية، والديمقراطية تنصدر الأحداث. ضمن هذا السياق نجد ان من ابرز تلك

الحركات الاجتماعية هي احداث متنزه غيزي (Gezi Parkı Olayları)، اذ ان الاحتجاجات و التظاهرات وصلت ذروتها في هذه الفترة. بدأت احداث متنزه غيزي في عام 2013 كرد فعل لمعارضة خطة التنمية الحضرية لمجمع ميدان غيزي في اسطنبول. تأثير هذه الحركات و الاحتجاجات لم تظهر فقط في تلك الفترة و انما تعدى ذلك ليحافظ على تأثيرها على المستويين المتوسط و البعيد، على مكونات المجتمع و الثقافة السياسية، بالاضافة الى ذلك فان لهذه الاحتجاجات اثار سلبية و ايجابية على الافراد و المجموعات و بين العلاقة بين المجموعات و افراد المجتمع (Ezgin, 2018: 183-184).

6. عدم وجود قوى معارضة مؤثرة في الحياة السياسية التركية بعد 2002 و حتى الانتخابات المحلية في عام 2024 كان من ابرز سمات النظام السياسي و نظام الحكم في تركيا، التغيرات التي طرأت على المستويات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية ساعدت على عدم ظهور معارضة قوية ومؤثرة، بالاضافة الى ذلك لم تستطع القوى و الاحزاب المعارضة تأهيل و اعداد اشخاص على مستوى القيادة باستطاعتهم منافسة رئيس حزب العدالة و التنمية رجب طيب اردوغان (عمر، 2023: 1058)، مما ادى الى ظهور فراغ سياسي كبير في جبهة المعارضة في تركيا و لهذا السبب نجد ان تركيا اتجهت نحو حزب الحكم الواحد و من ثم بدأت محاولات حكم الشخص الواحد في البلاد بعد ما كانت تركيا من احدى الدول المتقدمة ديمقراطيا في منطقة الشرق الاوسط. لكننا نرى الان ان القوى المعارضة معا استطاعوا بعد حوالي 23 عاما من اعداد بعض الاسماء الذي لديهم القدرة على منافسة اردوغان.

7. تعرضت الحياة السياسية في تركيا في عهد حزب العدالة و التنمية الى تغييرات جذرية و اثر هذا الامر بصورة مباشرة على الثقافة السياسية، وبرغم من ان شعارات الحزب بعد وصوله الى السلطة في عام 2002 كانت عبارة عن اجراء الاصلاحات و التجديد في جميع قطاعات الحياة في تركيا، ولكن مع مرور الزمن تسبب في تحول ملحوظ في الثقافة السياسية، بحيث ان اهمية المشاركة السياسية قد ازدادت، وبدأ الافراد بالمشاركة بصورة فعالة في مراحل العملية السياسية في البلاد مما ادى هذا الامر الى خلق الاجواء المناسبة لتعبير المواطنين عن انفسهم و ايصال اصواتهم عبر هذه الخطوات و من خلال محافل اخرى مختلفة، الى جانب هذا، فان السياسات التي اتخذت من قبل حزب العدالة و التنمية خلال فترة تواجده في الحكم، ادى الى اعادة صياغة القيم الاجتماعية من جديد. فمثلا اصرار الحزب على القيم المحافظة، تسبب بزيادة اهتمام الجماعات الاجتماعية المختلفة بالسياسة، مما اسفر هذا الامر الى ظهور اقناب مختلفة و نشوب صراعات حادة بينهم (Sağdıç, 2024: 49-52).

8. الغاء حظر لبس الحجاب سنة 2007 في الجامعات و في الدوائر الحكومية سنة 2013 يعتبر من اهم المواضيع التي شغلت راي العام التركي قبل وبعد وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة، حيث كانت القوى الحاكمة في انقرة قد حظرت لبس الحجاب في الجامعات و الدوائر الحكومية مما ادى ذلك الى نوع من عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي، لذا نجد ان حزب العدالة و التنمية قد استغل هذا الامر من الناحية السياسية و وعد بحل تلك القضية عبر رفع حظر لبس الحجاب، فعلا و بعد عدة سنين من وجوده في السلطة، استطاع حزب العدالة و التنمية في عام 2013 من الغاء حظر لبس الحجاب بالكامل في تركيا. بصورة عامة طيبة النظام السياسي آنذاك قد اعطى الفرصة لإصدار قرار حظر لبس الحجاب في

تركيا، لان الحجاب كان يُنظر اليه كرمز ديني يتعارض مع المبادئ العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية. حزب العدالة و التنمية نجح تدريجيا برفع الحظر عن الحجاب، بحيث اتجه أولا عبر تعديل دستوري لرفع الحظر عن الحجاب عام 2008، لكن المحكمة الدستورية قررت إلغاء هذا التعديل، ثم في عام 2010 قرر حزب العدالة و التنمية بحجة تلبية طلبات الاتحاد الأوروبي بإجراء استفتاء شعبي تعزز من حقوق الافراد و كانت هذه الخطوة بمثابة تمهيد الطريق لرفع الحظر، و أخيرا كما اشرنا اليه أعلاه ففي عام 2013 أعلنت الحكومة عن رفع الحظر عن الحجاب في مؤسسات الدولة عدا الجيش و القضاء، لكن في عام 2014 سُمح للطالبات في المدارس المتوسطة و الثانوية بارتداء الحجاب (Akgün, 2023: 49-50)، بالإضافة الى انه في عام 2016 سُمح أيضا للشرطيات بارتداء الحجاب كجزء من زيهن الرسمي (Sözcü, 27 Ağustos 2016)، وأخيرا في عام 2017 تم السماح للنساء العاملات في الجيش بارتداء الحجاب، بشرط ان يكون من نفس لون الزي العسكري و ان لا يغطي الوجه (Akşam, 22 Şubat 2017).

2.3. التعديلات الدستورية خلال عهد حزب العدالة و التنمية

قام حزب العدالة و التنمية بعد وصوله الى السلطة بسلسلة من التغييرات الدستورية و القانونية التي أدت الى تغير جذري في الحياة السياسية التركية، هذه التغييرات كانت بالتدريج فمنذ عام 2002، نجد ان الحزب كان حذرا جدا من اتخاذ خطوات جريئة نحو تغيير جوهري في الدستور و اصدار قوانين قد تسبب بغضب المؤسسة العسكرية بعد عام 2002، لان نفوذ المؤسسة العسكرية كانت لاتزال قائمة ومؤثرة في العملية السياسية التركية. في هذا الفرع من دراستنا سنحاول الإشارة الى ابرز التعديلات و التغييرات الدستورية و القانونية التي أدت الى تغيير نظام الحكم و السياسة الخارجية لتركيا خلال فترة (2002-2025).

1.2.3. التعديلات الدستورية و القانونية للفترة ما بين 2002 و 2007

تعتبر هذه الفترة نقطة تحول مهمة لتركيا خصوصا من النواحي السياسية و الدستورية، لان هذه الفترة كانت بمثابة نقطة الانطلاق بسلسلة التعديلات الدستورية و التي ادت الى تغير جذري في الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التركية. اتخذ حزب العدالة و التنمية منذ تسنمه السلطة و تحت ذريعة تعزيز الاطر الديمقراطية خطوات اصلاحية جذرية. التعديلات و التغييرات التي اجريت خلال هذه الفترة كانت بهدف دعم مرحلة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي من جهة و تعزيز القيم الديمقراطية من جهة اخرى. كانت الاصلاحات الدستورية في هذه الفترة ذات اهمية حاسمة من حيث تحويل البنية السياسية القائمة آنذاك و تحقيق التحول الاجتماعي المرجو من قبل حزب العدالة و التنمية.

ضمن هذا السياق نجد ان من اهم سمات التعديلات و الاصلاحات الدستورية لفترة (2002-2007)، التغييرات التي جرت على نظام الانتخابات. كانت العتبة الانتخابية (10%) في الانتخابات التي جرت في عام 2002 دور مهم و بارز لتحديد الية كسب المقاعد البرلمانية، برغم ان هذا الامر لم يُلغى خلال هذه

الفترة الا ان المناقشات بصورة عامة حول هذا الموضوع وصلت الى الذروة، و هيأت الاجواء المناسبة لتعديله في المراحل اللاحقة. و بصورة عامة نستطيع الاشارة الى اهم التعديلات الدستورية و الاصلاحات القانونية المتعلقة بنظام الحكم من خلال النقاط التالية:

1. التعديلات التي جرت ضمن إطار محاولات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تمت في 7 مايو/أيار من عام 2004 بحيث تضمنت الغاء حكم الاعداء، انتهاء محاكم امن الدولة (Devlet Güvenlik Mahkemeleri – DGM)، ادراج ضمان حق المساواة بين الرجل و المرأة ضمن مواد الدستور، تعزيز حرية الصحافة و ضمان عدم مصادرة المواد التي تستخدم في الصحافة، بالاضافة الى قبول مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على القانون المحلي (Anayasanın Bazı Maddelerinde Değişiklik, Kanun No.5170: 2004).

2. اجراء تعديل على اختيار اعضاء الهيئة العليا للإذاعة و التلفزيون (Radyo ve Televizyon Üst Kurulu-RTÜK) (RÜTÜK, Kanun No.6112: 2011).

3. تغيير سن الترشح لعضوية البرلمان، كان من احد اهم التغييرات التي اجريت في 13 تشرين الاول عام 2007، حيث حُدد سن الترشح لعضوية البرلمان التركي بـ(25) سنة، بدلا من (30) سنة (Akbulut ve Duran,2017:150).

4. اثناء محاولات اختيار رئيس الجمهورية في عام 2007 من قبل البرلمان التركي، نشب خلاف كبير بين الاوساط العلمانية و حزب العدالة والتنمية بسبب ترشيح (عبدالله جول – Abdullah Gül) كمرشح الحزب الحاكم، بعد هذه الازمة السياسية الحادة، لجأ حزب العدالة و التنمية الى تعديل دستوري بتاريخ 31 ايار عام 2007 بهدف انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب. بالاضافة الى ذلك عُدل مدة الفترة الرئاسية لرئيس الجمهورية من 7 سنين الى 5 سنين و أعطى حق الترشح لرئاسة الجمهورية للمرة الثانية، مع تقليص فترة البرلمان التركي الى 4 سنين بعدما كانت 5 سنين، ومن أهم التعديلات التي أُجريت كانت صياغة آلية اجتماع البرلمان والنسبة المطلوبة لانعقاده، وهي التي كانت سبباً رئيسياً في الأزمة التي نشبت عام 2007 أثناء ترشح عبد الله غُل لرئاسة الجمهورية.

مقابل هذه التعديلات الدستورية اعلاه، جرت عدة تعديلات و تغييرات على مستوى اصدار القوانين من ابرز تلك التغييرات:

1. رفع القيود المفروضة على استخدام اللغات و اللهجات، يعتبر من اهم الخطوات التي اتخذت خلال هذه الفترة، ففي 3 اب عام 2002 أصدر قانون المرقم (4771) المتعلق باستخدام و تعليم اللغات و اللهجات المختلفة من قبل المواطنين الاثراك، عبر تنظيم دورات لتعليم اللغات و اللهجات التقليدية المستخدمة في الحياة اليومية (4771 nolu Kanun,2002).

2. الخطوة الثانية حول استخدام اللغات الاخرى في تركيا عدا التركية، قد نُظم عبر اصدار التعليمات الخاصة بالسماح لبث الاذاعات و القنوات التلفزيونية باللغات و اللهجات المختلفة.

3. قام حزب العدالة و التنمية باجراء سلسلة من الاصلاحات في السلك القضائي، ومن بين اهم تلك الاصلاحات، قانون اصول المحاكمات المرقم (5271) والذي أُصدر في عام 2005، ومن خلال هذا

القانون خُدد و قُلص فترة الاحتجاز ، بالاضافة الى تقليص فترة احضار المعتقلين امام المحكمة لغرض محاكمتهم (5271 nolu Kanun, 2004).

2.2.3. التعديلات الدستورية للفترة ما بين 2007 و 2024

خلال الفترة الممتدة من عام 2007 حتى عام 2024، خضعت تركيا لجملة من التعديلات الدستورية والتشريعية الجوهرية، أسهمت في إعادة تشكيل البنية السياسية والقضائية للدولة. وقد أدت هذه التعديلات إلى تعزيز صلاحيات السلطة التنفيذية بشكل ملحوظ، ما انعكس مباشرة على مبدأ الفصل بين السلطات وأعاد توزيع مراكز القوة داخل النظام السياسي. ويستعرض هذا القسم أبرز هذه التعديلات وتحولاتها المؤسسية:

1. اجريت في عام 2007 تعديلات دستورية شملت خمس مواد من الدستور بالاضافة الى مادتين مؤقتتين، ابرز الامور التي دخلت اطار هذا التعديل الدستوري، هو اولا الانتقال الى الانتخاب المباشر للرئيس، و الذي كان يُنتخب من قبل البرلمان، و كان لازمة عام 2007 المتعلق باختيار رئيس الجمهورية دورا محوريا لصياغة هذا الجزء من التعديل، شملت التعديلات ايضا تقليص فترة الولاية الرئاسية من سبع سنين الى 5 سنوات، بالاضافة الى ذلك أقرت اجراء الانتخابات الرئاسية و البرلمانية بشكل متزامن في 2007 و 2014 (5678 nolu, 2007). وفي النتيجة نستطيع التوصل الى ان هذه التعديلات ادت الى تغيير نظام الحكم في تركيا (Bülent, 2008: 1175-1180).

2. اجريت في 12 ايلول عام 2010 استفتاء على تعديل 26 مادة من مواد الدستور التركي، بحيث تم قبول هذا التعديل بنسبة (57.88%) مقابل (42.12%) صوتوا بـ(لا) ضد التعديلات (Anbarlı, 2011: 124-125). ابرز المواضيع الذي شمله هذا التعديل هو، زيادة عدد اعضاء المحكمة الدستورية من 11 الى 17 عضوا، و تعيين بعضهم من قبل رئيس الجمهورية و البرلمان، و بهدف زيادة سلطة و صلاحيات الحكومة عُدل تشكيلة المجلس الاعلى للقضاة و المدعين العامين (Hakimler ve Savcılar Yüksek Kurulu – HSYK) (Hakyemez, 2010: 397)، وكان من بين ابرز تلك التعديلات هو ادخال "الالتماس الدستوري" يعنى حق الافراد في الطعن امام المحكمة الدستورية، بالاضافة الى الغاء الحصانة عن قادة انقلاب 1980، مما فتح هذا الامر الطريق لمحاكمتهم. تعتبر هذه الخطوة، خطوة مهمة و جذرية لان من خلاله حاول حزب العدالة و التنمية توجيه ضربة قوية و ملفقة للمؤسسة العسكرية.

3. التعديلات الدستورية التي اجريت في 16 نيسان عام 2017 تعتبر نقطة تحول مهمة و استراتيجية في تركيا، لانها غيرت بالكامل نظام الحكم في البلاد، بحيث تحول النظام من برلماني الى رئاسي تنفيذي، حزمة التعديلات التي جرت في عام 2017 تتكون من الغاء منصب رئيس الوزراء، لان رئيس الجمهورية اصبح راس الدولة و الحكومة و مُنح صلاحيات تنفيذية واسعة، ضمن هذه الصلاحيات، تعيين نواب الرئيس و الوزراء وكبار المسؤولين دون الرجوع الى البرلمان، بالاضافة الى اصدار المراسيم الرئاسية ذات القوة القانونية في بعض المجالات المعينة و له ايضا صلاحية اعلان حالة الطوارئ (Açıl, 2018: 1249).

728). من جهة اخرى اجريت ايضا بعض التعديلات على البرلمان، اذ تقرر زيادة عدد مقاعد البرلمان من 550 الى 600 مقعداً، وخُفض سن الترشح للبرلمان من 25 الى 18 عاماً، ومن ضمن التغييرات الاخرى هو اجراء الانتخابات الرئاسية و البرلمان في نفس اليوم كل خمس سنوات (Güvenç ve Turan,2024: 91).

التعديلات القضائية ضمن رزمة التعديلات هذه، تعتبر من التعديلات الاخرى المهمة، فمثلاً منح رئيس الجمهورية صلاحية تعيين 4 من اصل 13 عضواً في المجلس الاعلى للقضاة و المدعين العامين، بينما يعين البرلمان 7 اعضاء، و الغي المحاكم العسكرية العليا و هذا ادى الى تقليص عدد اعضاء المحكمة الدستورية من 17 الى 15 عضواً (Güvenç ve Turan,2024: 99-100).

تعتبر التعديلات الدستورية لعام 2017، من اهم التعديلات التي اجريت منذ عام 2002، لانها غيرت بصورة مباشرة نظام الحكم و اعطى رئيس الجمهورية صلاحيات و سلطات واسعة، ما ادى الى تغيير نظام الانتخابات في تركيا و هُيئ الاجواء المناسبة لإنشاء التحالفات لخوض الانتخابات.

4. التعديلات التي اجريت على قانون الانتخابات التركي في 6 نيسان عام 2022 (7393 nolu Kanun,2022) ، حيث شملت هذه التعديلات اولا خفض نسبة الحسم الانتخابي (العتبة الانتخابية) من نسبة (10%) الى نسبة (7%) وذلك دعماً لتسهيل الطريق لوصول الاحزاب الصغيرة الى البرلمان، حيث كانت هذه الاحزاب الصغيرة منذ سنوات عديدة اقصوا من البرلمان التركي بسبب العتبة الانتخابية. هذا الامر ساعد بصورة ملحوظة الاحزاب الكوردية بالوصول الى البرلمان، لكن رغم هذه الخطوة، ظلت نسبة العتبة موضع جدل، حيث توجد مطالبات بالغائها نهائياً أو خفضها إلى 5%.

3.3. استراتيجيات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية

منذ عام 2002، أجرى حزب العدالة والتنمية تغييرات جذرية داخلياً وخارجياً، وقد تأثرت السياسة الخارجية التركية بشكل مباشر برؤيته المختلفة للأمن القومي والعلاقات الخارجية مقارنة بالحكومات السابقة، بالإضافة الى موضوع تعزيز الامن القومي و التحولات الجيوسياسية التي شهدتها و لا تزال تشهدها المنطقة لان لتركيا موقع استراتيجي مهم بين الشرق والغرب، و في الوقت ذاته في ضل حزب العدالة و التنمية حاولت تركيا اعادة تعريف دورها الاقليمي و الدولي، مع الإشارة الى تحقيق الاستقرار و السلام ضمن سياق فضائها الجيوسياسي، و هذا اثر بصورة مباشرة في نهجها حيال القضايا الاقليمية مثل الازمة الفلسطينية – الإسرائيلية، الاحداث التي جرت في سوريا و الملف الكوردي في دول المنطقة. حزب العدالة و التنمية قام بصياغة اهداف إستراتيجية في السياسة الخارجية تهدف الى تعزيز الدور التركي اقليمياً و دولياً. يتضمن هذا الاتجاه تعزيز النفوذ السياسي و الاقتصادي اضافة الى تعزيز البعد الثقافي و الديني. سعى الحزب عبر سياساته المتمركزة حول مبدأ "صياغة دور تركيا كقوة متوازنة" من خلال استغلال موقع تركيا الجيوسياسي المهم كجسر تربط الشرق بالغرب، وهذا يؤدي الى زيادة قدراتها للانخراط و التفاعل مع مختلف الاطراف الفاعلة على المستوى الدولي.

يعتبر الامن القومي و الوطني المحور الاساسي لأستراتيجية السياسة الخارجية الذي انتهجه حزب العدالة و التنمية، وذلك عبر استخدام دبلوماسية فعالة، و هو ما أدى في الاهتمام المتصاعد بالصراعات و الازمات في سوريا و العراق، و موقع تركيا في التحالفات الاقليمية. يتضمن الهدف ايضا توسيع التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة و رفع حجم الصادرات، مما يؤثر ايجابيا على الاستقرار الاقليمي. اذ تسهم السياسة الاقتصادية الخارجية في الربط الفعال بين مصالح تركيا الاقتصادية وأهدافها السياسية.

حاول حزب العدالة و التنمية في البداية عبر تبني سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" التقرب من دول الجوار و الدول الاسلامية. لكن هذه السياسة لم يكتب لها النجاح و خصوصا بعد انخراط انقرة بجملة مشاكل مع الجيران و الدول الاسلامية، برغم محاولات الحزب اظهار تجربة حزب العدالة و التنمية كتجربة يُحتذى بها في الدول الاسلامية، اذ ان الحزب استخدم الثقافة و الدين كأدوات لتعزيز العلاقات مع الدول الاسلامية على الصعيدين الرسمي و العام (Efegil, 2012: 200). هذا التوجه نحو النفوذ الثقافي يرتبط بتعزيز الشراكات الاستراتيجية، و التي يعتبر اداة لتأمين موقف قوي لتركيا في العالم، و هذا ما يساعدها بتحقيق اهدافها السياسية و الاقتصادية و الثقافية.

نجد بصورة عامة ان اهداف حزب العدالة و التنمية في السياسة الخارجية تعتبر محاولة استراتيجية هادفة لإرساء دور محوري لتركيا على المستوى الدولي، مستغلا موقعها الجيوسياسي و الديناميكية الاجتماعية و السياسية التي تعيشها. لذا اهم سمات السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب العدالة و التنمية تتميز بما يلي:

1. حرص حزب العدالة و التنمية في السنوات الاولى عند وصوله السلطة، على انتهاز إستراتيجية المحافظة على وحدة البلاد و حفظ امن حدود الدولة، متجها في الوقت ذاته الى الاتحاد الاوروبي لاجل الانضمام اليه. لكن مع احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية، و ضمن سياق مشروع الشرق الاوسط الكبير، تغير الظروف و الشروط بالنسبة لحزب العدالة و التنمية، اذ اتجه باتخاذ خطوات ضمن اطار منطق و نهج العثمانية الجديدة (Gülbay, 2023: 261). مع هذه التغييرات الجديدة التي أحدثتها أزمة احتلال العراق، تأثرت تركيا بالتدخلات الخارجية في المنطقة، وانزلت إلى داخل تلك الأزمات من جهة، ومن جهة أخرى حاولت تركيا من خلال استخدام بعض الادوات و الوسائل لاجل الخروج من تلك الازمات و ضمن هذا السياق قام حزب العدالة و التنمية بتوسيع مؤسساته و استخدم القوة الناعمة و الدبلوماسية الشعبية في المناطق و الدول التي كانت سابقا خاضعة للدولة العثمانية، وفي الوقت ذاته وبهدف الخروج من الازمات و محاولات تغير الظروف و الشروط لصالحه، استخدم البرغماتية و الشعبية (Turan, 2022: 143).

2. السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية أسست ضمن سياق نظريتي الواقعية و الليبرالية (Emirhanoğlu, 2018: 104-105). ضمن اطار النظرية الواقعية نجد ان تركيا ركزت بصورة مباشرة على موازين القوى في النظام الدولي، فمثلا مع بدء الاحداث السورية، استراتيجيات الامن الوطني التركي، المحافظة على امن الحدود، مواجهة و محاربة داعش و عدم السماح بظهور قوى كوردية مؤثرة داخل الاراضي السورية، كانت من اولويات الاستراتيجية السياسية الخارجية التركية، اذ ان الواقعية

اجريت تركيا على نهج سياسة الالتزام بمصالحها في نظام عالمي تسوده الفوضى وهذا بدوره تسبب تصرف تركيا ببراعماتية اثناء علاقاتها مع كل من امريكا و روسيا. من جهة اخرى و ضمن سياق النظرية الليبرالية، ركزت على التعددية، التعاون الدولي و التبعية الاقتصادية اثناء صياغة سياستها الخارجية. 3. السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية شهدت تحولا بارزا نحو الشرق الاوسط، اذ ابدت الحكومة رغبة شديدة في تقوية العلاقات مع الدول الاسلامية و خصوصا العربية، وبشكل متزامن مع محاولات انقرة لاستعادة مكانة تركيا التاريخية على المستوى الاقليمي. يلاحظ ان حزب العدالة و التنمية لا يزال مستمرا على هذا النهج برغم وجود ازمات و مشاكل كثيرة في الالة الاخرة على مستوى الشرق الاوسط مما ادى الى حالة من اللاتوازن في علاقات انقرة بدول المنطقة، خصوصا بعد الربيع العربي اذ تغيرت ملامح السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط، فمثلا بعد توتر العلاقات التركية- المصرية في الالة الاخرة حاولت انقرة فيما بعد تصحيح المسار عبر تطبيع علاقاتها مع مصر. 4. اتسمت علاقات تركيا مع القوى الكبرى بشيء من الحذر و تطوير تلك العلاقات في الوقت ذاته، خصوصا في ظل التغييرات الإقليمية والدولية التي شهدتها العالم، فمثلا حافظت تركيا على تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية عبر عضوية انقرة في حلف الناتو، لكن هذه العلاقات شهدت توترات بشكل مستمر وفي كل المراحل. الخلاف الاكبر بين واشنطن و انقرة ظهرت بالظهور مع بدء دعم امريكا لكورد سوريا و قرار تركيا لشراء منظومة الدفاع (S-400) من روسيا، ما نتج عن هذه الخطوة التركية، فرض عقوبات امريكية على تركيا، وصل هذه التوترات و عدم الثقة بين الجانب الامريكي و التركي الى ذروتها بعد اعتقال السلطات التركية القس الامريكي (أندرو رانسون) راع الكنيسة البروتستانتية في مدينة ازميز في عام 2016، ادى هذه التطورات الى فرض عقوبات على وزير العدل و الداخلية التركيين، وردت تركيا بالمثل ، بالاضافة الى وضع رسوم جمركية على واردات الصلب و الالمنيوم التركية مما ساعد في تعميق الازمة المالية في تركيا انذاك (inat,2018). برغم هذه التوترات الا ان العلاقات و الروابط الاقتصادية و التجارية التركية حافظت على مستواها بحيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين الى حوالي ثلاثة و ثلاثون مليار دولار امريكي في عام 2023 (Durdak,2024)، و بصورة عامة نستطيع القول ان امريكا تنتظر الى انقرة كشريك استراتيجي و مهم في المنطقة، من جهة اخرى تحاول تركيا المحافظة على استقلالية القرار السياسي التركي حيال الاحداث الاستراتيجية و خصوصا في موضوع العلاقات التركية الامريكية.

حاولت تركيا خصوصا منذ عام 2015 بناء علاقة إستراتيجية مع الجانب الروسي، اذ استطاعت ان تجعل من موسكو حليفا استراتيجيا لها في عدة ملفات، على راس تلك الملفات تنمية العلاقات الاقتصادية و زيادة حجم العلاقات التجارية بين تركيا و روسيا، و الخطوة الهم هي دخول الطرفين معا في مشاريع امن الطاقة مثل خط الانابيب السيل التركي و محطة اكويو النووية (Namig,2018:323). الى جانب ذلك فإبرام صفقة شراء منظومة الدفاع (S-400) من قبل انقرة تعتبر بحدة ذاتها خطوة جريئة و مهمة من قبل دولة عضوة في الناتو، كما ان محافظة تركيا على موقف مستقل نوعاً ما و رفضها الانضمام الى الجانب الغربي لفرض العقوبات على موسكو، جعلتها تتفادى الاضرار التي تنتج بسبب الحرب الروسية

الاوكرانية و اتخاذ موقف الوسيط لحل الخلافات و كان لها دورا إستراتيجيا في ابرام اتفاق تصدير الحبوب و تشجيع الطرفان على قبول الهدنة.

5. حاول حزب العدالة والتنمية منذ وصوله الى السلطة، بناء القدرات الدفاعية واستخدام هذا الامر كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية، لذا نرى بان تركيا انتجت طائرات مسيرة متقدمة تكنولوجيا و صواريخ باليستية بأبعاد مختلفة، اذ ان انقرة سعت لتحسين و تحديث القدرات الصناعية العسكرية على المستوى المحلى (Bayraklı,2024:236-237). ضمن هذا السياق و بالاعتماد على تلك القدرات، نشرت تركيا قواتها في عدة محاور مثل سوريا، العراق و الخليج لمواجهة المخاطر و الحفاظ على مصالحها في المنطقة. هذه التطورات و الانفتاح التركي في هذه المجاور على المستوى الاقليمي نتج عنها تداعيات اقتصادية و عسكرية و سياسية. بصورة عامة نجد ان تركيا حاولت المحافظة على التوازن في علاقتها مع الدول الكبرى مثل روسيا و الصين و امريكا، وذلك ضمن اطار تطبيق سياسة الحفاظ على الامن الوطني التركي، بدلاً من احادية التحالفات الكلاسيكية التي كانت سائدة قبل عام 2002.

4. تأثير النظام السياسي على السياسة الخارجية التركية

1.4. العوامل الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية التركية

السياسة الخارجية في العالم لاية دولة غالباً تتأثر بعواملها الداخلية، تركيا ليست مستثنية من هذه الحالة، فهناك عدة عوامل داخلية تؤثر على صياغة السياسة الخارجية التركية، خصوصا بعد وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة، فان تغيراً جذرياً قد حصل في السياسة الخارجية التركية. سنحاول خلال هذا الفرع بيان اهم العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة على السياسة الخارجية التركية عبر العوامل التالية:

1.العوامل السياسية: التشكيلة الحكومية و الاستقرار السياسي يعتبران من اهم العوامل الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية التركية، لان الحكومات التي تشكلت منذ عام 2002 بقيادة حزب العدالة والتنمية قامت باجراء تغييرات مهمة في الحياة السياسية التركية، و من ضمنها السياسة الخارجية، فمع بدء فترة حكم و سلطة حزب العدالة و التنمية بدأت معها في المراحل التي لاحقتها، سلطة مركزية قوية وذلك بالاعتماد على قوة الحزب الانتخابية و التي استطاعت لفترات طويلة تشكيل الكابينات الحكومية من دون اللجوء الى تحالفات سياسية لتشكيل الحكومة، و في النتيجة اصبح حزب العدالة و التنمية اكثر قوة من ناحية السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية. ضمن هذا السياق فان محاولات تركيا بان تصبح قوة اقليمية فاعلة قد تشكلت وفق الايديولوجية التي تبنتها الحكومة (الاطراف التي تشكل الحكومة). من جهة اخرى فان سياسات الاحزاب و تأثير الناخب، تشكل بعدا اخر للعامل السياسي المؤثر على السياسة الخارجية. نجد ان مراحل الانتخابات منذ عام 2002، كانت لها اثرا واضحا في توجيه و صياغة السياسة الخارجية التركية. فمثلا الاهداف القومية التي برزت في الانتخابات المحلية و العامة، قد ظهرت تأثيرها البارز بصورة مباشرة على إستراتيجيات السياسة الخارجية. اذ ان هذه النقطة اظهرت نفسها بشكل واضح في فترة الحرب الداخلية السورية و مواجهة مسلحي حزب العمال الكردستاني خارج الاراضي التركية.

بالإضافة الى ذلك فان البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية و الوعود المقدمة من جانبهم اثرت في القرارات التي اتخذت بعد مرحلة الانتخابات. فمثلا بعد تحالف كل من حزب العدالة و التنمية مع حزب الحركة القومية، نجد انه و بالتدريج ازداد التأثير الداخلي على السياسة الخارجية و ان كل من عناصر ارساء الاستقرار السياسي، و بروز الشعارات القومية و المخاطر الامنية اصبحت مؤثرة الى حد ما في توجيه السياسة الخارجية التركية. الى جانب ذلك فان ظهور الاستقطابات السياسية على المستوى الداخلي و التغييرات التي شهدها نظام الحكم، و مواقف الحكومة التركية حيال القيم الديمقراطية و حقوق الانسان، قد اثرت بشكل مباشر على دور تركيا الاقليمي و الدولي، بحيث اثرت هذه الامور على صياغة السياسة الخارجية. وعلى صعيد اخر فلاحزاب المعارضة ايضا دور مهم اثناء مراحل الانتخابات، لان هذه الاحزاب تنتقد السياسة الخارجية المتبعة من قبل السلطة، و هذا بدوره يؤثر الى حد ما إستراتيجيات الحكومة ضمن اطار السياسة الخارجية. حول هذا الموضوع نستطيع القول ان العوامل السياسية التي تتكون بالاساس من الايديولوجية التي تتبناها الحكومة و السياسات المتبعة من قبل الاحزاب السياسية الحاكمة و المعارضة، تلعب دورا مباشرا في صياغة السياسة الخارجية التركية.

2.العوامل الاقتصادية: العوامل الاقتصادية تعتبر من اهم العوامل الداخلية التي لها اثر مباشر على السياسة الخارجية، في السنوات الاولى من وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة، شهد الاقتصاد التركي تنمية واسعة وملفتة للنظر، اذ انعكس هذه التطورات الاقتصادية على حجم التجارة الخارجية ايجابيا، و هذا ما ادى الى زيادة النفوذ التركي على المستوى الدولي. التنمية الاقتصادية لن تؤثر فقط على الديناميات الداخلية بل يساعد على صياغة السياسة الخارجية ايضا. ضمن هذا السياق استطاعت الحكومة التركية من احراز نمو اقتصادي مستمر ممهدا لتركيا للعب دورا استثماريا استراتيجيا على المستويين الاقليمي و الدولي. حيث دخلت انقرة في العديد من المعاهدات و الاتفاقات التجارية و وقعت بروتوكولات اقتصادية عديدة، و بهذا نجد ان السياسة الخارجية احتوت على مقاربة استراتيجية تسعى لتعزيز الروابط الاقتصادية مع دول المنطقة و البلدان المتفتحة اقتصاديا. الى جانب هذه الخطوات ظهرت الابعاد الاقتصادية الداخلية للسياسة الخارجية التركية، بشكل واضح من خلال تعاطي الحكومات مع الازمات الاقتصادية، فمثلا اثناء الازمات الاقتصادية العالمية، عملت تركيا للانتفاخ على اسواق مختلفة، حيث سعت الى تعزيز التعاون مع القوى الصاعدة في اسيا و افريقيا، في الوقت ذاته قلصت اعتمادها على الشركاء الكلاسيكيين مثل الدول الأوروبية. هذه الخطوات الداخلية التركية لم تكفي لتعزيز الامن الاقتصادي التركي فحسب، بل اقامت نموذج دبلوماسي مبني على اساليب التعاون الاقتصادي.

الاستثمارات الدولية ايضا له دور بارز في اعداد و صياغة السياسة الخارجية التركية، اذ مكنت الاستثمارات المتقابلة العلاقات الثنائية مع دول عديدة الى انشاء فرص جديدة. تتخطى هذه الاستثمارات المجالات الاقتصادية الصرفة، لتحوي حزما من التعاون في مجالات مختلفة، مثل التعليم، البنية التحتية و الطاقة. لذا نجد ان انقرة بدأت بالظهور كلاعب مؤثر في مجالات الطاقة و المشاريع المهمة و التي تقوي من وجودها و نفوذها في المنطقة و العالم، و في النهاية نستطيع القول ان العوامل الاقتصادية داخليا

لم تشارك فقط في تعزيز الامن الاقتصادي التركي، بل تشارك في صياغة السياسة الخارجية و تعزيز الموقف الاستراتيجي التركي.

3. الهوية الوطنية و الايديولوجيا: الهوية الوطنية التركية في الخطاب الرسمي تعرضت الى تغييرات جذرية مع قدوم حزب العدالة و التنمية التركية الى السلطة، خصوصا هنالك توجه عثماني جديد في الخطاب التركي الرسمي و بالذات في المناطق التي كانت خاضعة لسلطة الدولة العثمانية، و من جهة اخرى نجد ان الهوية الاسلامية المحافظة بدأت بالظهور و التأثير على السياسات حيال اغلب الدول الاسلامية.

تقوم "العثمانية الجديدة" على استخدام و توظيف رمزي و تاريخي للارث العثماني، كوسيلة لبسط النفوذ التركي مجددا في المناطق التي كانت ضمن اراضي الدولة العثمانية. هذا الامر لا يعني بالاساس احياء الامبراطورية العثمانية بشكلها التقليدي، و انما تحاول استخدام عناصر من هذا الارث لتعزيز العلاقات مع شعوب و دول تلك المناطق من النواحي السياسية و الاقتصادية و الثقافية. ضمن هذا الاطار ظهرت اهتمامات السياسة الخارجية التركية بمناطق البلقان، حيث سعت تركيا تقوية و تعزيز علاقاتها مع دول مثل البانيا، كوسوفو و البوسنة و الهرسك، و ذلك عبر برامج متعددة في مواضيع مختلفة مثل التعليم، الثقافة و الاستثمار و الاقتصاد، من جهة اخرى منطقة الشرق الاوسط منطقة اخرى والتي تعتبر محل اهتمام السياسة الخارجية اذ اتخذت تركيا مواقف حاسمة و مؤثرة حول سوريا، العراق و فلسطين، و حاولت توسيع مداخلتها في ليبيا مصممة على اهمية مكانة تركيا على المستوى الاقليمي في المحافظة على مصالح "المناطق الخاضعة للسيطرة العثمانية" سابقا (Gülay,2023:260). خلال فترة حكم حزب العدالة و التنمية التركي نجد ان النفوذ التركي قد وصل الى القرن الافريقي و منطقة البحر الاحمر عبر خطوات الحكومة التركية لابرار اتفاقيات تعاون في المجالات العسكرية و الاقتصادية مع دول مثل السودان و الصومال، ذلك ضمن اطار جهود انقرة لانشاء قواعد عسكرية او ترسيخ وجودها الاستراتيجي في بعض الموانئ الاستراتيجية (Daban ve Aktaş, 2024: 82).

تعتبر الهوية الاسلامية المحافظة عنصرا مهما اخر ضمن عامل الهوية الوطنية، اذ ان هذا العنصر لعب دورا اساسيا في صياغة اولويات السياسة الخارجية التركية. تجلى عنصر الهوية الاسلامية في الخطاب السياسي و الدبلوماسي التركي مع وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة، بصورة تتوافق مع القاعدة المحافظة لحزب العدالة و التنمية التركية. اذ ان انقرة اولت اهتماما كبيرا بالمواضيع التي تخص العالم الاسلامي في منطقة الشرق الاوسط و المناطق الاخرى. فمثلا نرى ان تركيا اعلنت مواقف محورية حيال القضية الفلسطينية معترضا بشدة على الاحتلال الاسرائيلي، مع الاشارة على مكانة القدس في العالم الاسلامي. بالاضافة الى ذلك اعلنت تركيا مواقف مؤيدة للمسلمين في كل من ميانمار (الروهينغا) و الهند (كشمير) و اظهرت نفسها كمدافع عن القضايا التي تخص العالم الاسلامي، الى جانب هذا ايدت تركيا بعض المجموعات و الحركات الاسلامية في المنطقة في ليبيا و سوريا. هذا التوجه التركي ضمن اطار

الايديولوجية لا يعبر عن تضامن ديني، بل وسيلة لتوسيع و ترسيخ النفوذ السياسي و اظهار مكانة الدولة التركية كقوة اسلامية رائدة.

الهوية العثمانية الجديدة و الهوية الاسلامية المحافظة مكملتان لبعضهما البعض، بحيث لا يوجد تعارض او اختلاف بينهما، و تدعمان السياسة الخارجية التركية بصورة مباشرة، لان الخلفية السياسية العثمانية تكسب السياسة التركية بعدا ثقافيا و تاريخيا، بينما تحمل الهوية الاسلامية دلالة ايديولوجية و شعبية، و خاصة في موضوع استجابة الشعوب الاسلامية لتركيا (Gülbay,2023: 267). لذا نجد ان تركيا تجمع في خطابها بين الهوية الاسلامية التي تعطيها مشروعية دينية و معنوية و العثمانية بصفتها الدولة التي جمعت الشعوب الاسلامية، وضمن هذا السياق تستخدم ادوات ناعمة مثل الدراما بانواعها و خصوصا التاريخية منها كـ(قيامه ارطغرل) و أسست مؤسسات ثقافية مثل (معهد يونس امره)، و الوقف الديني لاجل ترسيخ هذا التأثير العميق بين افراد الشعوب المسلمة. من جهة اخرى تستخدم انقرة مناسبات رمزية لتقوية هذا التوجه، مثل تحويل ايا صوفيا الى مسجد في عام 2020، و هي خطوة حملت ابعاد دينية و تاريخية مؤثرة. و تقوم تركيا بابرار القيادة السياسية التركية لاجل التاكيد في جميع المناسبات على المسؤولية الحضارية لانقرة حيال العالم الاسلامي.

2.4. تأثير النظام السياسي على عملية صنع القرار في تركيا

النظام السياسي لاية دولة، تؤثر بشكل ما على عملية صنع القرار، بحيث يوجد انواع عديدة من الانظمة السياسية، فبعض الانظمة تعتبر انظمة ديمقراطية او جمهورية و من هذه الانظمة ما يعرف بالنظام التسلسلي او الفردي او الوراثي و الملكي، وبصورة عامة و منذ القدم قُسم الانظمة السياسية من حيث ممارسة السلطة الى ثلاث انماط، الاولى نظم فردية، الثانية الأرستقراطية و الثالثة ديمقراطية، و نستطيع القول ان هذا التصنيف قائم حتى يومنا هذا(العايش، 2024: 453)، لذا فان تفسير النظام السياسي في تركيا تخضع لهذه التقسيمات و تعتبر تركيا دولة متقدمة الى حد ما بالنسبة لدول منطقة الشرق الاوسط، من حيث ترسخ مبادئ الديمقراطية في البلاد، لكن هذا الامر لا يعني عدم وجود ملاحظات جدية على الديمقراطية المتبعة في تركيا.

مؤيدو المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، يرون ان هنالك فرقا و اضحا و جذريا بين العملية الديمقراطية من جهة و بين السياسة الخارجية من جهة اخرى، لان العملية الديمقراطية عبارة عن وجود منافسات سياسية و مشاركة واسعة من قبل القوى السياسية المتعددة في عملية صنع السياسة العامة، بالمقابل تحتاج عملية صنع السياسة الخارجية الى سرعة الحركة في مواجهة التحديات و التغييرات الخارجية الحديثة وقلّة اعداد المشاركين في صنع هذه السياسة، بالاضافة الى ذلك فان السياسة الخارجية تسترعي سرية التخطيط و التنفيذ، و هذا الامر مخالف تماما لاسس الديمقراطية والتي هي بالاساس مبنية على التشاور و الشفافية (باكير، 2024: 97). و مما لا شك فيه ان تأثير النظام السياسي على السياسة الخارجية يتبين من خلال افتراض الفرضية القائمة على ان عملية صنع السياسة الخارجية تُنجز عبر السلطة التنفيذية بشكل خاص، و ان مكونات هذه السلطة لها تأثير في قدراتها على صياغة هذه

السياسة، و ان وجود فروق بين اسس النظم السياسية يؤدي الى تغير السياسة الخارجية، فمثلا يوجد العديد من المفكرين ينتقدون الطرق الديمقراطية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية بسبب انها اقل نشاطا و تأثيرا من النظم التسلطية، لان حسب اعتقادهم ان النظم التسلطية اكثر نشاطا من النظم الديمقراطية في موضوع السياسة الخارجية.

من جهة اخرى نجد ان الرؤية الليبرالية للسياسة الخارجية عبارة عن ان النظم التسلطية ليست احسن من النظم الديمقراطية، وبرغم الادلة التي تقدمه المدرسة الواقعية من اسانيد و حجج حول افضلية النظم التسلطية مقارنة بالنظم الديمقراطية، في موضوع السياسة الخارجية، الا ان مؤيدي المدرسة الليبرالية يدعون بان النظم التسلطية ليست باحسن حال من النظم الديمقراطية في موضوع صياغة السياسة الخارجية. بالإضافة الى ذلك المدرسة الليبرالية تتدعي ان النظم الديمقراطية لديها خصائص معينة ضمن اطار السياسة الخارجية، لانها تقدم للقائد السياسي موارد و مصادر جوهرية، كما انها تهئ الاجواء المناسبة لضبط السياسة الخارجية بما ينسجم و المصالح الوطنية (Erdem,2021:8).

نستطيع القول ان نوع و شكل و ماهية النظام السياسي تأثير واضح و بارز على عملية صياغة السياسة الخارجية، لكن هذا التأثير يختلف حسب انواع الانظمة السياسية، بسبب طرق و اشكال صنع السياسة الخارجية، وبناء على ما تقدم بالامكان الاشارة الى ان السياسة الخارجية في الانظمة الديمقراطية تصاغ وفقا لتحليل و تفسير الاختيارات و البدائل المتوفرة مع اشراك قوى سياسية عديدة في المجتمع، برغم من بطء ملائمتها للبيئة الدولية، الى جانب ما ذكر تنتم السياسة الخارجية في الانظمة الديمقراطية بتوجهها نحو الاستجابة لاراء و وجهات نظر الراي العام. و من هنا نستنتج من كل ما سبق ان النظام السياسي التركي ايضا له تأثير مباشر على السياسة الخارجية التركية، ضمن هذا السياق تعتبر تركيا نموذجا رائعا لموضوع تأثير النظام السياسي على السياسة الخارجية التركية، اذ ان التغييرات و التحولات التي حصلت في تركيا بعد عام 2002 حتى الان و خصوصا بعد التحول الى النظام الرئاسي في عام 2017 ادى الى تغير جوهر في السياسة الخارجية التركية خاصة وفي الحياة السياسية التركية عامة. بصورة عامة نستطيع ان نعرض تأثيرات النظام السياسي التركي على السياسة الخارجية في النقاط التالية:

1. التحول من السياسة التقليدية الخارجية التركية التي كانت تتجه باتجاه الدول الغربية، الى صياغة توجهات متعددة المحاور، فمثلا خلال الفترة بين (2002-2011) الى جانب الحفاظ على علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي و الدول الاوروبية، اعتمدت انقرة سياسة خارجية فعالة و مختلفة تماما عن المراحل التي سبقت هذه المرحلة، وذلك بقيادة وزير الخارجية التركية في ذلك الحين احمد داود أوغلو، وكانت تهدف تلك الخطوات الى جعل تركيا "دولة المركز" ذو نفوذ اقليمي و دولي، عبر محاولات تحسين علاقاتها مع دول الجوار و توسيع مجالات التعاون الاقتصادي و الثقافي مع الاهتمام بالانفتاح على الدول العربية و الاسلامية، جميع هذه التغيرات و التطورات كانت نتيجة التغييرات التي حصلت على المستوى الداخلي ضمن اطار النظام السياسي التركي. و هذا يدل على ان اي تغير في السلطة الحاكمة او في النظام السياسي التركي، فان ذلك يؤثر بصورة مباشرة على السياسة الخارجية المتبعة من قبل انقرة.

2. مرحلة ما بعد الفترة (2011-2018) وقيام الثورات في بعض الدول العربية كانت بمثابة نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية التركية، فالتطورات التي شهدتها دول مثل تونس و مصر و ليبيا و سوريا في تلك الفترة أدت الى اتباع تركيا لسياسة خارجية تميزت بالمدخلات الخارجية في دول مثل سوريا و مصر و ليبيا، وذلك عبر اعلان تأييدها و دعمها العلني للحركات الاسلامية السياسية و خصوصا جماعة الاخوان المسلمين، و كانت هذه الخطوة سببا في توتر علاقات تركيا مع بعض الدول الاقليمية و الغربية (Yazıcıoğlu ve Asal,2021: 237). هذه الفترة شهدت السياسة الخارجية التركية تغييرات جوهرية أدت الى ظهور النزعة الشخصية في صنع و اتخاذ القرارات و صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية، و أهمل الدور المؤسسي للدولة لصالح الاسماء المقربة من القيادة السياسية. في تلك الفترة كانت تركيا تواجه عزلة اقليمية و توترات مع الحلفاء التقليديين، لان دعم انقرة لبعض فصائل المعارضة السورية انذاك تسبب في ظهور اصوات معارضة لتلك السياسات على المستويين الداخلي و الخارجي. بالإضافة الى المحاولة الفاشلة لقلب النظام في عام 2016، تسببت في بروز التدخلات الشخصية بصورة واضحة و خصوصا عبر اعلان حالة الطوارئ في البلاد، هذه التغييرات السلبية على المستوى الداخلي ضمن اطار النظام السياسي، اثر بشكل مباشر على الية اتخاذ القرارات و اعلان المواقف ضمن السياسة الخارجية التركية. لان الرئيس التركي اردوغان صرح في ذلك الوقت بوجود تدخلات و دعم خارجي لقادة الانقلاب، و حتى اتهم بعض الدول العربية من انها قدمت مساعدات و دعم لقادة الانقلاب الفاشل. هذه الاحداث تثبت لنا مدى ارتباط الحياة السياسية ضمن اطار النظام السياسي، بالسياسة الخارجية في تركيا، كل تطور على المستوى الداخلي ينعكس بصورة سلبية او ايجابية على السياسة الخارجية التركية، فمثلا كما اشرنا اليه اعلاه، انه في الدول الديمقراطية صياغة السياسة الخارجية يكون ضمن اطار مؤسسي يشترك فيه عدة مؤسسات حكومية، و تحتاج هذه الخطوة الى بعض من الوقت، لكن النتيجة سيكون اكثر عقلانية و منطقية و سليمة، لان الخطوات لا تُتخذ بدون استراتيجية ودراسة سابقة، اما في الدول التسلطية او الفردية فان اتخاذ القرارات فيها تكون اسرع، و نرى ان تركيا قد تحول بصورة مؤقتة عبر اعلان حالة الطوارئ بعد محاولة الانقلاب الفاشلة الى التفرد باستخدام بعض الصلاحيات المخولة للسلطة التشريعية من قبل رئيس الجمهورية انذاك، و ذلك من خلال اصدار قرارات بقوة القانون، هذه السلطة منحت للرئيس ضمن سياق اعلان حالة الطوارئ، اذ ان حالة الطوارئ قد أعلن في 20 تموز عام 2016 بعد خمسة ايام فقط من محاولة الانقلاب الفاشلة، استمرت حالة الطوارئ حتى 18 تموز عام 2018، أصدر خلال هذه الفترة حوالى (30) قرارا بقوة القانون (Tuncel ve Demirhan,2018:18) شملت جوانب عديدة و اثرت بشكل مباشر على النظام الديمقراطي التركي، لان هذه القرارات شملت جوانب عديدة مثل حملات الاعتقالات، و تعيين القیوم، شروط الاعتقال في السجون و اثار التعذيب، انتهاء وظيفة اكثر من 130 الف موظف حكومي، اغلاق مؤسسات عديدة، حضر السفر الى خارج تركيا و سحب الجوازات، ولكن اهم القرارات التي اتخذت بقوة القانون هو اجراء التعديلات على بعض التعليمات المتعلقة بمؤسسات الجيش التركي، اذ اجري التغييرات التي كانت حزب العدالة و التنمية تنوي اجرائها منذ توليه السلطة في تركيا، بالإضافة الى التعديلات التي اجريت حول التعليمات و القوانين المتعلقة بالامن الداخلي، و القضاء و

التربية (Tuncel ve Demirhan,2018:19-28). هذه الخطوات التي اتخذت خلال فترة اعلان حالة الطوارئ في تركيا كانت بمثابة ثورة بيضاء ساعدت على ترسيخ و تقوية قوة اردوغان اكثر و أعدت الاجواء المناسبة لسيطرة اردوغان على الحياة السياسية التركية بصورة منفردة و التفرد الى حدما بالسلطة. كل هذه الاحداث التي جرت على المستوى الداخلي والمتعلق بشكل مباشر بالنظام السياسي في تركيا كان له تاثير مباشر على توجهات السياسة الخارجية التركية، بحيث نجد ان صياغة السياسة الخارجية التركية خلال هذه الفترة قد تمت صياغتها ضمن سياق القرارات التي صُدرت بقوة القانون خلال الفترة بين عامي (2016-2018)، وهذا دليل قاطع اخر يؤيد مدى العلاقة بين مجريات الحياة السياسية التركية ضمن اطار نظامها السياسي، و السياسة الخارجية التركية المتبعة خلال تلك الفترة. بحيث نرى ان السياسة الخارجية التركية خلال تلك الفترة ركزت اكثر على موضوع الامن الوطني التركي، و على ضوء هذه التغييرات فان التدخلات التركية خارج اراضيها قد ازدادت بشكل ملحوظ و خصوصا في سوريا و ليبيا و الحرب التي جرت بين اذربيجان و ارمينيا.

3. انتقلت تركيا منذ عام 2017 من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي، هذه الخطوة المهمة التي اتخذت في تركيا بقيادة حزب العدالة و التنمية و رئيسه اردوغان يعتبر نقطة تحول إستراتيجية و جذرية في الحياة السياسية التركية، اذ ادى الاخذ بالنظام الرئاسي الى تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، مما ادى الى اضعاف دور البرلمان و المؤسسات الاخرى في عملية صنع و اتخاذ القرار بصورة عامة في مختلف المجالات، ومن ضمنها السياسة الخارجية، لذا نجد ان السياسة الخارجية التركية بعد عام 2017 اصبحت اكثر تسييسا، بالاضافة الى اللجوء لاتخاذ قرارات جوهرية و جذرية مثل التدخلات العسكرية في سوريا و ليبيا و شراء منظومة الدفاع الجوي الروسي ايس 400، كل هذه الخطوات اتخذت من دون اجراء مشاورات مؤسسية بين مؤسسات الدولة المختصة في هذا الشأن. و بهذا نجد ان هذا التغير في النظام السياسي ادى الى تسييس السياسة الخارجية، لتصبح وسيلة لانجاز اهداف ومبادئ سياسية داخلية، اذ أستخدم لزيادة الدعم الشعبي و ابعاد التركيز عن المشهد الداخلي التركي. فمثلا القيام بالعمليات العسكرية انذاك في سوريا و العراق الهدف الاساسي منها كانت اظهار صورة الحكومة كحامي و مدافع عن الامن الوطني التركي. الى جانب هذه الامور عززت انقرة من قدراتها في مجال الصناعات الدفاعية، عبر التركيز على توسيع و تطوير الصناعات الدفاعية المحلية كأداة مساعدة لضمان الاستقلالية في السياسة الخارجية التركية، اذ احتلت تركيا مراكز متقدمة على المستوى العالمي في صناعة الطائرات المسيرة و الاسلحة المتقدمة، وهذا ما شجعه للقيام بعمليات عسكرية خارج الاراضي التركية من دون الاعتماد على المساعدات الخارجية من دول اخرى. النظام الرئاسي ربما ساعدت تركيا على اتخاذ بعض القرارات السريعة ضمن سياق السياسة الخارجية، اذ نجد انه برغم توتر علاقاتها الخارجية مع كل من امريكا و بعض الدول الاوروبية بسبب قضايا حقوق الانسان و شراء انقرة لمنظومة الدفاع الروسية ايس 400، الا انها حاولت التقرب من روسيا و الصين كخيارات استراتيجية، و هذا ما ساعدها على تأسيس توازن مقبول في مجال علاقاتها الخارجية بدول العالم. النظام الرئاسي برغم من ان له جوانب ايجابية الا انه واجه انتقادات كثيرة

خصوصا في مواضيع تهيش المؤسسات اثناء صنع القرارات، الابتعاد عن الاسس و المبادئ التي قامت عليها النظام الديمقراطي، الانتهاكات المستمرة في موضوع حقوق الانسان، التركيز على السلطة التنفيذية الى خفض مستوى الشفافية و المساءلة في عملية صنع القرار، جميع هذه الامور نابع من التغيرات التي أجريت في النظام السياسي التركي، وان هذه التغييرات انعكست بشكل مباشر على السياسة الخارجية التركية.

4. اثرت التغييرات التي حصلت على المستوى الداخلي في تركيا على علاقات تركيا مع كل من الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية و روسيا الاتحادية و الصين و اخيرا حيال منطقة الشرق الاوسط. فعلاقات انقرة مع الاتحاد الاوروبي بدأت بالتوتر مع بدأ احداث غيزي بارك وذلك بسبب قمع التظاهرات من قبل السلطات الامنية التركية، بالاضافة الى تغيير النظام السياسي من البرلماني الى رئاسي عام 2017 و تركيز السلطة بيد الرئيس اردوغان، كان مصدر قلق للاتحاد الاوروبي و الدول الاوروبية، لأنه كان للاتحاد الاوروبي مخاوف جدية من تحويل تركيا الى سلطة قمعية دكتاتورية. وهذا ما ادى الى توتر اكثر للعلاقات التركية الاوروبية. و بالنتيجة ادت هذه التطورات الى توقف اغلب الاصلاحات و اختارت تركيا التوجه نحو التفرد بالسلطة على المستوى الداخلي و الابتعاد عن المبادئ الاساسية للديمقراطية، مما ادى الى جعل موضوع انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي من المواضيع الثانوية في السياسة الخارجية التركية و على المستوى الداخلي ايضا، اما الان نجد ان العلاقات التركية – الاوروبية تتمثل اكثر في المجالات الاقتصادية و الامنية بدلا من الاندماج السياسي.

من جهة اخرى محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، كانت بمثابة نقطة تحول مهمة في العلاقات التركية – الامريكية، اذ ان انقرة اتهمت جماعة رجل الدين و الحليف السابق لاردوغان (فتح الله غولن - Fethullah Gülen) بانه كان وراء محاولة الانقلاب الفاشلة، حيث كان (غولن) يُقيم في ولاية بنسلفانيا الامريكية، برغم مطالبة انقرة باعادة (غولن) الا ان واشنطن رفضت اعادة (غولن) الى تركيا، مما ادى هذا الامر الى بدء ازمة دبلوماسية و سياسية بين واشنطن و انقرة، الاحداث التي وقعت ضمن اطار النظام السياسي التركي، كانت لها تاثير مباشر على السياسة الخارجية التركية حيال امريكا، التوترات بين الطرفين لم تكتفي بهذا بل توسعت الخلافات بين الجانبين لتشمل القضية السورية، لان دعم المجموعات المسلحة الكوردية السورية (YPG) من قبل واشنطن تحت ذريعة محاربة تلك المجموعات ضد مسلحي داعش الارهابي، ادى الى توتر اكثر للعلاقات بين الطرفين، بحيث لجأت انقرة الى شراء منظومة الدفاع الروسية ايس – 400 ، و ردت واشنطن على ذلك بفرض عقوبات على تركيا ضمن سياق قانون (CAATSA – قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات) في عام 2020 بسبب شراء انقرة لمنظومات الدفاع الروسية. اذ نستطيع القول ان النظام السياسي في تركيا تؤثر بشكل مباشر و فعال على السياسة الخارجية التركية المتبعة تجاه امريكا و خاصة بعد تغيير نظام الحكم من البرلماني الى الرئاسي، ففي المراحل السابقة شهدت تلك العلاقات بسبب تاثير النظام السياسي التركي على السياسة الخارجية التركية، ففي بعض الاحيان اتسمت تلك العلاقات بشئ من التعاون المتبادل و في اوقات اخرى شهدت

تصعيدا من كلا الجانبين، ففي المرحلة الحالية برغم وجود الخلافات الا اننا نستطيع القول بان العلاقات ليست متوترة و هي تتجه نحو التحسن و مزيدا من التعاون المتبادل، لكن بسبب الاوضاع غير المستقرة في المنطقة و العالم، و تبني انقرة البراغمية في سياساتها الخارجية بالاضافة الى جمع السلطة بيد رئيس الجمهورية و التوجه نحو التفرد بالحكم في تركيا، لا يمكن التوقع بان تستمر العلاقات الثنائية بالتحسن و مزيدا من التعاون حول القضايا العالقة.

اما السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط فتعتبر اكثر نشاطا وتغيرا مقارنة مع دول اخرى خارج تلك المنطقة، اذ لا تزال تطمح انقرة في ان تكون لها دور ريادي و قيادي في الشرق الاوسط، و للوصول الى هذا الهدف نجد انها تستخدم القوة الذكية و الحادة مركزا على استخدام موقعها الجيوسياسي عبر استخدامها للقوة الذكية، و المدير بالذكر بدأت تركيا باستخدام القوة الحادة ضمن اطار سياساتها الخارجية حيال الشرق الاوسط. كل هذه التغييرات التي شهدتها و تشهدها السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط، لها ارتباط مباشر بالنظام السياسي، جميع هذه التحولات نتجت عن تفاعل العناصر المؤثر داخل النظام السياسي التركي من جهة و ان سمات و اليات صياغة السياسة الخارجية قد تغيرت بالفعل بعد التحول من نظام الحكم البرلماني الى النظام الرئاسي، و هكذا نجد بوضوح تام العلاقة الموجودة بين النظام السياسي و السياسة الخارجية التركية.

5. الخاتمة

تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة الجدلية بين طبيعة النظام السياسي وتحديد السياسة الخارجية، عبر دراسة حالة تركيا في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية، الذي مثل نقطة تحوّل محورية في تاريخ الدولة التركية الحديثة. وقد توصلنا الى أن التحولات السياسية الداخلية، خصوصاً تحول تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، قد أحدثت أثراً عميقاً في آليات اتخاذ القرار، ووسّعت من صلاحية السلطة التنفيذية، مما انعكس بشكل مباشر على توجهات تركيا الخارجية. كما بينت الدراسة لنا أن السياسة الخارجية التركية منذ عام 2002 لم تكن فقط استجابة لمعطيات خارجية، بل كانت انعكاساً واضحاً لطبيعة النظام السياسي الحاكم، وللرؤية الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية، وللدور الشخصي المتصاعد للرئيس رجب طيب أردوغان في توجيه دفة السياسة الخارجية. وهو ما جعل المواقف التركية أكثر واقعية وتكيفاً، وأحياناً أكثر تصعيداً واندفاعاً تبعاً للظروف والبيئة الإقليمية والدولية.

وقد توصلت الدراسة كذلك الى أن الدولة التركية تبنت خلال هذه المرحلة سياسة خارجية متغيرة ومتعددة الأبعاد، تمثلت في محاولة التوسع الإقليمي، إعادة التوضع الجيوسياسي، والتوازن بين الشرق والغرب، وهو ما يبرز التفاعل العميق بين العوامل الداخلية السياسية والعوامل الخارجية الاستراتيجية.

ضمن هذا السياق فقد تبين ان التركيز المفرط للسلطة في يد الرئاسة خصوصا بعد التعديلات الدستورية التي اجريت عام 2017 ادت الى تبني سياسة خارجية اكثر مركزية و عنفا في بعض الملفات مثل التدخل في سوريا و ليبيا و العراق، الى جانب هذا فقد قلت دور و مهام ونفوذ و تأثير المؤسسات التقليدية مثل وزارة الخارجية وذلك لصالح الرئاسة و شخص الرئيس.

من جهة اخرى تبني حزب العدالة والتنمية الهوية الاسلامية – القومية في نفس الوقت، أعادت صياغة تشكل التحالفات التركية، فمثلا شكل التحالف الثلاثي بين تركيا و ايران و قطر. الى جانب هذا الامر فقد استخدمت تركيا ادواتها الناعمة في السياسة الخارجية المتمثلة بدعم الجماعات الاسلامية وتصدير النموذج التركي عبر المسلسلات و المنح الدراسية.

و تبين لنا ايضا من ان للعوامل الاقتصادية دور اساسي في تغيير مسار و توجه و مواقف السياسة الخارجية التركية، فالأزمة المالية الخانقة اجبرت انقرة الى اتخاذ خطوات مهمة نحو تطبيع علاقاتها مع كل من السعودية و الامارات وذلك ابتداء من عام 2021 و حتى الان.

المصادر:

1. المصادر العربية

أ. الكتب

- بدوي محمد و اخرون.(2013). النظم السياسية و السياسات والعلاقات الخارجية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
- سليم محمد السيد. (1998). تحليل السياسية الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، مصر.
- المنوفي كمال.(1987). أصول الانظمة السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر و التوزيع، الكويت.

ب. المجلات العلمية

- أمين رحيم حميد ، أحمد هادي عبدالواحد. (2021). "مبدأ توزيع السلطة (دراسة مقارنة)"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الاول، السنة الثالثة عشر، 313-333.
- باكير علي. (2024). "التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية من منظور المدرسة الواقعية: مقاربة نقدية"، مجلة سياسا عربية، المجلد 12، العدد 68، 96-115.
- رشيد عمار أحمد. (2022). "تأثير البعد الامني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014: تنظيم داعش انموذجاً"، مجلة المعهد، عدد 8، 529-552.
- زدام يوسف، "تأثير الذكاء الاصطناعي على دورة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للامن الانساني، المجلد 10، العدد 01، السنة العاشرة، 96-116.
- العايش ابراهيم علي. (2024). "طبيعة النظام السياسي ودوره في رسم وصياغة السياسة الخارجية"، مجلة الاصاله، المجلد الثاني، العدد العاشر، 447-465.
6. عمر موفق عادل. (2023). "دور المعارضة السياسية في عهد حزب العدالة و التنمية التركي"، مجلة قهلاى زانست العلمية، المجلد (8)، العدد (2)، 1032-1066.
- عمران نزيهة. (2022). "الديمقراطية الرقمية: نحو تعزيز المشاركة من خلال تكنولوجيا المعلومات"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد الثالث عشر(13)، العدد الثاني (2)، جامعة حمة لخضر – الوادي ، الجزائر، 340-355.

- فرحات قاصد.(2019). "تأثير العامل الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية:دراسة حالة فرنسا 1989-2019"، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزي وزو.
- قناوي ادريس محمد علي و بومطاري محمد صالح عمر و العربيي خالد عبدالله. (2024). "تأثير الدبلوماسية الرقمية على السياسات الخارجية للدول في عصر العولمة"، مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية و السياسية، العدد العشر، 282-321.
- الكفارنة احمد عارف.(2009). "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، عدد 42، 13-41.
- محمد. أحمد اسحق شنب. (2021). "سيادة الدول في ظل التحولات الدولية"، مجلة العلوم الانسانية و الطبيعية، 2 (11)، 258-278.
- المصلح اية ابراهيم عيسى. (2023). "أثر تكنولوجيا المعلومات عللا انجاز المعاملات ودقتها في البلديات"، مجلة العلوم الانسانية و الطبيعية، 4 (3)، 748-758.
13. المعايطة معن نايل محمود.(2024). "استراتيجيات الامن السيبراني ودورها في تعزيز حماية الشبكات الالكترونية في البلديات"، مجلة العلوم الانسانية و الطبيعية، 5 (4)، 362-375.
14. وهبان أحمد، العادلي أسامة. (2022). "التأثير السياسي لجائحة كورونا بين الواقع و التنظير"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، 7 (13)، 465-494.

3. المصادر الاجنبية

- Almond Gabriel & Powell Jr. G. Bingham. (1966). Comparative Politics: A Developmental Approach, Little, Brown and Company.
- Açıl Murat. (2018). "2017 Anayasa Değişiklikleri Çerçevesinde Cumhurbaşkanlığı Kararnameleri ", İstanbul Hukuk Mecmuası, 76(2), 725-756.
- Akbulut Ömer Faruk ve Duran Edanur. (2017). "Gençlerin Seçilme Yaşının 18'e İndirilmesi Konusundaki Görüşlerinin İncelenmesi", Gençlik Araştırmaları Dergisi, 5(13), 149-158.
- Akgün Mert Hüseyin.(2023). Başörtüsü Özgürlüğü ve Anayasal Güvence Arayışı, SETA Yayınları 214, Ankara.
- Anbarlı Bozatay Şeniz. (2011). "12 Eylül 2010 Referandumu ve Reerandum Sürecinin Üniversite Öğrencileri Tarafından Algılanmasına İlişkin Bir Araştırma: BİGA iktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Öğrtencileri", Yönetim Bilimleri Dergisi, (9:2), 115-140.
- Bayraklı Zehra Çankaya.(2024). "Türkiye'nin Savunma ve Havacılık Sanayii ve İhracatı'nın Analizi (2002-2023) ", Mevzu: Sosyal Bilimler Dergisi, Mart 11, 205-240.
- BİLİR Faruk. (2004). "2004 Anayasa Değişiklikleri Üzerinde Bir Değerlendirme", Gazi Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, c.IX, Sayı 1, 2 Y, 239-251.

- Çelenk Halit.(1976). Devlet Güvenlik Mahkemeleri Niçin Kaldırılmalıdır?, Çağ Matbası, Ankara.
- Daban Cihan ve Aktaş Hayati. (2024). "Savunma İş Birliği Kapsamında Türkiye-Somali İlişkileri: TÜRK SOM Askeri Eğitim Merkezi Örneği", İMGELEM: Sosyal Bilimler Dergisi, Sayı 14, 73-100.
- Deutsch Karl W. (1963). The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control, Free Press.
- Diker Yılmaz Didem. (2021). "11.Cumhurbaşkanı Abdullah Gül'ün Seçim Sürecinde Yaşanan Gelişmeler", Ekonomi İşletme Siyaset ve Uluslararası İlişkiler Dergisi, 7 (2), 244-259.
- Easton David. (1965). A Framework for Political Analysis, Prentice-Hall.
- Efegil Ertan. (2012). "Türk Dış Politikasında Siyasal Kültürün Etkisi: Kemalist Siyasal Kültürün Evrimleşmesi ", Gazi Akademik Bakışı Dergisi, Cilt 5, Sayı 10, 189-206.
- Emirhanoglu Gülay. (2018). Realist ve Liberal Teoriler Işığında Ak Parti Hükümetleri'nin Orta Doğu Politikaları (2002-2021), Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yayınlanmamış Yüksek lisans tezi Bahçeşehir Üniversitesi.
- Eren Erdem. (2021). "Bütüncül Teori İnşası: Ak Parti Dönemi Türk Dış Politikası'nın Analizi (2002-) ", UPA Uluslararası Politika Dergisi, 2(2), 4-30.
- Ezgin Emre. (2018). Gezi Parkı Eylemliliğinin İdeolojik Arka Planına Dair Eleştirel Bir Analiz "Sınıfsal Bir İsyanın Kente Hak Talebi Ekseninde Politik Yansımaları", Yayınlanmamış Doktora Tezi, İstanbul Üniversitesi.
- Gülbay Alper. (2023). "İç ve Dış Politika Boyutları ile Yeni Osmanlılık ", TOBİFER International Journal of Social Sciences, Volume 7/4, 259-284.
- Gürpınar Bulut.(2013). "Milli Güvenlik Kurulu ve Dış Politika", Uluslararası İlişkiler Akademik Dergisi, Cilt 10, Sayı 39, 73-104.
- Güvenç Cemaleddin ve Turan Hakan.(2024). "Yasama, Yürütme ve Yargı Organları Çerçevesinde 2017 Anayasa Değişikliği ve Cumhurbaşkanlığı Hükümet Sistemi", Memleket Siyaset Yönetim (MSY), Cilt 19, Sayı 42, 81-108.
- Hakyemez Yusuf Şeki.(2010). "2010 Anayasa Değişiklikleri ve Demokratik Hukuk Devleti", Gazi Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, C.XIV, Sayı 2, 387-406.
- Kiriş Hakan Mehmet.(2011). "Parti Sisteminde Kutuplaşma ve Türk Parti Sistemi Örneği", Amme İdares Dergisi, Cilt 44, Sayı 4, 33-67.

Sağdıç Esma. (2024). Siyasi Gelişme ve Laiklik Anlayışındaki Değişim: AK Parti Dönemi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yayınlanmamış Yüksek lisans tezi Marmara Üniveristesi.

Şükür İsmail. (2020). "Adalet ve Kalkınma Partisi'nin Siyasi Partilerin Doğuşu Teorileri, Tipolojileri ve Kurumsallaşmaları Açısından Değerlendirilmesi", Uluslararası Yönetim Akademisi Dergisi, 3 (1), 686-697.

Tuncel Gökhan ve Demirhan Yılmaz. (2018). "15 Temmuz Darbe Girişimi Sonrasında Çıkarılan Kanun Hükmünde Kararnemelerinin Kamu Yönetimine Etkisi", Birey ve Toplum Dergisi, 8 (16), 5-37.

Turan Abdullah. (2022). "Pragmatizm ve Popülizm Sarkacında Ak Parti ve Milliyetçilik ", Bayterek Uluslararası Akademij Araştırmaları Dergisi, 5(2), 139-178.

Yavuz Bülent.(2008). "2007 Anayasa Değişikliğinin Doğurduğu Tereddütler ve Çözüm Yolları ", Gazi Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, C.XII, Sayı 1-2, 1173-1214.

Yazıcıoğlu Mustafa Saide ve Asal Uğur Yasin. (2021). "Türk Dış Politikası ve İslam Dünyası İlişkilerinin Seçilmiş Ülkeler Üzerinden Analizi: Mısır, İran, Suudi Arabistan ve Birleşik Arap Emirlikleri Örneği ", Barış Araştırmaları ve Çatışma Çözümleri Dergisi, 9(1), 212-255.

4. المصادر الالكترونية

Ceza Muhakemesi Kanunu, Kanun No 5271, Kabul Tarihi: 4/12/2004, Erişim:

<https://www.mevzuat.gov.tr/mevzuat?MevzuatNo=5271&MevzuatTur=1&MevzuatTip=5> , Erişim tarihi: (11/2/2025).

Durdak Abdulsalam. (2024). Bakan Bolat: ABD ile 100 Milyar Dolar Ticaret Hacmi Hedefini Kolaylıkla Gerçeğe Dönüştürebiliriz, Anadolu Ajansı, Erişim;

<https://www.aa.com.tr/tr/ekonomi/bakan-bolat-abd-ile-100-milyar-dolar-ticaret-hacmi-hedefini-kolaylikla-gercege-donusturebiliriz/3218863> Erişim tarihi: 12/5/2025.

İnat Kemal.(2018). Yaptırımlar ABD'nin Türkiye Siyasetinin Acziyetmim Gmöstergesi, SETA-Yorum, Erişim; <https://www.setav.org/yorum/yaptirimlar-abdnin-turkiye-siyasetinin-acziyetinin-gostergesi> Ziyaret Tarihi (17/09/2024).

Milletvekili Seçimi Kanunu ile Bazı Kanunlarda Değişiklik Yapılmasına Dair kanun, Kanun No. 7393 , Kabul tarihi; 31.03.2022, Erişim:

<https://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2007/06/20070616-1.htm> Erişim tarihi: (12/04/2025).

Namig Karimov Asad Oğlu. (2018). "Ak Parti Dönemi Türkiye-Rusya İlişkileri: Bölgesel Çatışma İçinde İşbirliği Arayışı", International Cobference; The Sustainable Development of Economy And Adminstration: Problems and Perspectives, 322-326.

Erişim;

https://www.academia.edu/73816333/AK_PARTI%C4%B0_D%C3%96NEM%C4%B0_T%C3%9CRK%C4%B0YE_RUSYA_%C4%B0L%C4%B0%C5%9EK%C4%B0LER%C4%B0_B%C3%96LGESEL_%C3%87ATI%C5%9EMA_%C4%B0%C3%87%C4%B0NDE_%C4%B0%C5%9E_B%C4%B0RL%C4%B0%C4%9E%C4%B0_ARAYI%C5%9E Erişim Tarihi: 14/04/2025.

Polisler artık başörtüsü takabilecekler, sözcü gazetesi, 27 Ağustos 2016, Erişim:

<https://www.sozcu.com.tr/polisler-artik-basortusu-takabilecekler-wp1367400> , Erişim tarihi: (25/3/2025).

Radyo ve Televizyonların Kuruluş ve Yayın Hizmetleri Hakkında Kanun, Kanun No.

6112, Kabul Tarihi: 15/2/2011, Erişim: <https://www.tgc.org.tr/images/basin-mevzuati/6112.pdf> , Erişim Tarihi: (18/2/2022).

Shahbaz Adrian.(2018). The Rise of Digital Authoritarianism, Freedom House,

<https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2018/rise-digital-authoritarianism> Erişim tarihi: (25/3/2025).

TSK'da Başörtüsü Yasağı Kalktı, Akşam Gazetesi, 22 Şubat 2017, Erişim:

<https://www.sonhaber.eu/tskda-basortusu-yasagi-kalkti> ,Erişim tarih; (26/3/2025).

Türkiye Cumhuriyeti Anayasasının Bazı Maddelerinin Değiştirilmesin Hakkında kanun,

Kanun No. 5170 , Kabul tarihi; 07.05.2004, Erişim:

<https://www.anayasa.gen.tr/5170sk.htm> Erişim tarihi: (23/04/2025).

1Türkiye Cumhuriyeti Anayasasının Bazı Maddelerinin Değiştirilmesin Hakkında kanun,

Kanun No. 5678 , Kabul tarihi; 31.05.2007, Erişim:

<https://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2022/04/20220406-1.htm> Erişim tarihi: (08/03/2025).

Türkiye Cumhuriyeti Resmi Gazete, Sayı: 24841, 4771 nolu çeşitli Kanunlarda

DeğişiklikYapılmasına İlişkin Kanun, Başbakanlık Mevzuatı Geliştirme ve Yayın Genel Müdürlüğü, 9 Ağustos, 2002. Erişim:

<https://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2002/08/20020809.htm> , Erişim tarihi: (17/3/2025).

. لامي بلندي. (2022). السياسة الخارجية التركية في عصر حزب العدالة و التنمية: ما بعد داود أوغلو، أركان للدراسات و الابحاث والنشر، متاح على الرابط: <https://arkansrp.com/studies/turkish-foreign-policy-during-akp.pdf> تاريخ الزيارة (2025/4/24).

سروشتی سیستهمی سیاسی و کاریگه‌رییه‌کانی له‌سه‌ر دیاریکردنی سیاسه‌تی

ده‌ره‌وه:

تورکیا له‌سه‌رده‌می پارتی داد و گه‌شه‌پیدان وه‌ك نموونه

پوخته:

سیستهمی سیاسی رۆلی پێشه‌نگ ده‌گێرێت له‌ دیاریکردنی چوارچێوه و ئاراسته‌کانی سیاسه‌تی ده‌ره‌وه‌ی ولاتان، بۆیه‌ جوړ و سروشتی سیستهمی سیاسی و ئه‌و ژینگه‌ ناوخۆیییه‌ی که‌ تییدا کارده‌کات، له‌ گرنه‌ترین هۆکاره‌کان که‌ کاریگه‌رییه‌یان خستۆته‌ سه‌ر سیاسه‌تی ده‌ره‌وه‌. له‌م چوارچێوه‌یه‌دا سیستهمی سیاسی له‌ تورکیادا رۆلێکی تاییه‌ت و کاریگه‌ر له‌ دانان و دارشتنی سیاسه‌تی ده‌ره‌وه‌ی ولاتدا هه‌یه‌، بۆیه‌ ئه‌و گۆرانکاریانه‌ی له‌سه‌ر ئاستی ناوخۆ پووده‌ده‌ن کاریگه‌رییه‌یان له‌سه‌ر سیاسه‌تی ده‌ره‌وه‌ هه‌یه‌. بۆ نموونه‌ گه‌یشتنی پارتی داد و گه‌شه‌پیدان به‌ ده‌سه‌لاتی سیاسی له‌ سالێ 2002 خالی وه‌رچه‌رخانیکی به‌رچاو بوو به‌رپه‌و ئه‌نجامدانی گۆرانکاری له‌ بوار و که‌رته‌ جیاجیاکان له‌ تورکیا، دیارترینیان سیاسه‌تی ده‌ره‌وه‌ . پووداوه‌ ناوخۆیییه‌کان رۆلێکی بنه‌رپه‌تییه‌ هه‌یه‌ له‌ دووباره‌ دارشتنه‌وه‌ی سیاسه‌تی ده‌ره‌وه‌ی تورکیا، که‌ له‌ گه‌ل گه‌یشتنی پارتی داد و گه‌شه‌پیدان بۆ ده‌سه‌لات و پێکه‌ینانی حکومه‌تی یه‌ک له‌ دوا‌ی یه‌ک به‌بێ پێکه‌ینانی هاوپه‌یمانی حکومی ده‌ستیپێکرد، ئه‌مه‌ش تا راده‌یه‌ک بۆ نه‌بوونی ئۆپۆزیسیۆنیکی کاریگه‌ر و به‌هێز ده‌گه‌رێته‌وه‌. پووداوه‌ سیاسیه‌کان و گۆرانکارییه‌ چۆنایه‌تییه‌کان که‌ له‌ ئاستی ناوخۆدا له‌ چوارچێوه‌ی روانگه‌ی سیستهمی سیاسی ئێستای تورکیادا پوویاندا، بونه‌ هۆکاریکی راتسه‌وخۆیی گۆرانکاری پێشه‌یی له‌ سیاسه‌تی ده‌ره‌وه‌ی تورکیادا. پاش گۆڕینی سیستهمی سیاسی ولات له‌ په‌رله‌مانیه‌و که‌ پێشتر شانازی پێوه‌ ده‌کری که‌ تا ئاستیکی باش گونجاو بو له‌گه‌ل په‌رهنسییه‌کانی دیموکراسی، بۆ سیستهمی سه‌رۆکایه‌تی،

زهمىنهى بۇ ئەوه خۇش كرد كه ولات ههنگاو به رهو تاكه رهوى حوكمرانى بنىت. يهك كه ساىه تى سياسى به رپوه ده بريت. له لايه كى دىكه وه له گهل پيشهاته كانى ئەم دواىيهى ناوچه كه و جيهان، وهك سه رهه لدانى شوپشه كانى به هارى عه ره بى له سالى ٢٠١١، سه رهه لدانى رپكخراوى تيروريسىتى داعش له سالى ٢٠١٤، شه رى ئوكرانيا و پرووسيا، ململانىي فه له ستين و ئيسرائيل و هه ول و هه لمه ته كانى كه مكردنه وهى نفوزى ئيران له پوژهه لالتى ناوه پراست دواى پرووداوه كانى ٧ ئوكتوبه رى ٢٠٢٣، هه موو ئەمانه كارىگه رىيه كى زوربان هه بوو له سه ر ئاراسته كانى سياسه تى ده ره وهى توركىا، به جورىك واى له توركىا كرد كه هه ول وكوششيكى زور بدات بۇ ئەوهى وهك يارىزانىكى ناوچه يى و ئىوده وه لالتى له سه ر ئاستى ناوچه يى و جيهانى بمىنىت، به تايبه تى دواى كه م بوونى رولى ئيران و پرووخانى رژىمى سياسى له سوريا. بويه پيشبىنى ده كرىت له قوناغه كانى داهاتوودا گوپانكارى زياتر له پوژهه لالتى ناوه پراست و جيهاندا رووبدات كه ئەمه يش بهش به حالى خوى كارىگه رى راسته وخوى ده بىت بۇ سه ر ئاراسته ي سياسه تى ناوخويى توركىا.

The Nature of the Political System and its Impact on Foreign Policy:

Turkey under the Justice and Development Party as a Model

Muwafaq Adel Omar

Department of Political Systems and Public Policy, College of Political Science, University of Salahaddin, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

Email: muwafaq.omar@su.edu.krd

Younis Talat Al-Dabbagh

Department of Diplomacy and International Relations, College of Law and International Relations, Lebanese French University, Erbil, Kurdistan Region,

Iraq. younis.t.aldabbagh@lfu.edu.krd

Abstract

The political system plays a key role in shaping a country's foreign policy, with its structure and internal dynamics acting as major influences. In Turkey's case, the political landscape has significantly impacted its foreign policy direction. The rise of the Justice and Development Party (AKP) in 2002 marked a pivotal shift, as the party, facing little opposition, formed successive governments that redefined Turkey's external relations. Domestic political changes, particularly the transition to a presidential system, further centralized decision-making, positioning a single political figure at the helm of both domestic and foreign policy. This marked a departure from the more democratic framework Turkey had long promoted.

Additionally, regional and global developments have contributed to shifts in Turkish foreign policy. Events such as the Arab Spring (2011), the rise of ISIS (2014), the war in Ukraine, the ongoing Palestinian-Israeli conflict, and efforts to curb Iranian influence in the Middle East—particularly after October 7, 2023—have all pressured Turkey to adapt. With the decline of Iranian power and the collapse of the Syrian regime, Turkey has actively sought to maintain its status as a regional and global player.

Given these developments, Turkey's foreign policy continues to evolve, closely tied to both internal political changes and shifting regional dynamics. Further transformations in the Middle East and beyond are likely to influence the domestic political trajectory of the Turkish state soon.